

جامعة ابن خلدون - تيارت-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

أثر المخاطر الائتمانية على مؤشرات الأداء المالي للبنوك  
التجارية في الجزائر

من إعداد الطالبين:

• حمادي عبد الرزاق

• لعلی محمد أمين

لجنة المناقشة:

الصفة	الدرجة العلمية	إسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ محاضر - أ-	بوزكري جمال
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر - ب-	دحماني رضا
مناقشا	أستاذ محاضر - أ-	معاشي سفيان

السنة الجامعية: 2022-2023

# شكر و تقدير

قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له".

الحمد والشكر لله الذي بنعمته تتم الصالحات والله الفضل من قبل ومن بعد على كل النعم.

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد في الأولين والآخرين، وفي الملائكة الأعلی إلى يوم الدين. اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه عدد ما في علم الله، صلاة دائمة بدوام ملك الله.

فإنه يسعنا أن نتقدم بكل معاني الشكر والتقدير والإحترام إلى الأستاذ المشرف والإنسان الطيب "الدكتور دحماني رضا" الذي كان له الفضل الكبير في تجسيد هذا العمل، وجزاه الله خيرا على نصائحه وتوجيهاته القيمة التي لم يبخل علينا بها، وعلى الوقت الذي أتاحه لنا طيلة فترة الإعداد.

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه المذكرة.

وأخيرا، نشكر كل من شجعنا طيلة مشوارنا الدراسي إلى اليوم.

# إهداء

إلى من أفضلها على نفسي و التي لم تدخر جهدا في سبيل إسعادي : أمي  
الحببية

إلى صاحب الوجه الطيب والسيرة العطرة، معلمي و سندي: أبي الغالي  
إلى إخوتي وأصدقائي وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون.

"عبد الرزاق"

# إهداء

اللهم كما أنعمت فزد وكما زدت فبارك وكما باركت فتمم و كما أتممت  
فثبت، الحمد لله على توفيقه لي وأن قد بلغني لأصل إلى هذه اللحظة الغالية  
والنجاح الذي أنا فيه.

أهدي نجاحي وسعادتي هذه في هذا اليوم المميز أولاً إلى روح جدتي  
الطاهرة التي وافتها المنية قبل أيام رحمها الله وغفر لها.

إلى والدي مصدر عزتي وفخري أطال الله في عمرهما، و أخيراً إخوتي  
وفقهم الله و سدّد خطاهم.

"محمد أمين"

## فهرس المحتويات

الرقم	العنوان
/	شكر وتقدير
/	إهداء
/	إهداء
/	فهرس المحتويات
/	قائمة الجداول
/	قائمة الأشكال
/	مقدمة
<b>الفصل الأول: المخاطر الائتمانية وطرق إدارتها</b>	
7	المبحث الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية و طرق إدارتها
7	المطلب الأول: تعريف المخاطر الائتمانية
8	المطلب الثاني: أسباب المخاطر الائتمانية
11	المطلب الثالث: إدارة المخاطر الائتمانية
13	المطلب الرابع: معالجة المخاطر الائتمانية ووسائل الحد منها
16	المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي
16	المطلب الأول: مفهوم الأداء
17	المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي
18	المطلب الثالث: أهداف الأداء المالي وأهميته
19	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي
19	المطلب الأول: مفهوم عملية تقييم الأداء المالي
20	المطلب الثاني: أهداف وأهمية تقييم الأداء المالي
21	المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي
<b>الفصل الثاني: واقع الأداء المالي والبنكي في الجزائر</b>	
30	المبحث الأول: الدراسات السابقة
30	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
33	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية
34	المطلب الثالث: تقييم الدراسات السابقة

35	المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الأداء المالي والمخاطر الائتمانية في الجزائر
35	المطلب الأول: تحليل مؤشرات الأداء المالي
43	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات المخاطر الائتمانية
50	المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية
65	خاتمة
72	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
2-1	اختبارات جذر الوحدة	56
2-2	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي ل ROA	57
2-3	نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة ل ROA	58
2-4	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي ل ROE	59
2-5	نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة ل ROE	60
2-6	نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية ل ROE	61
2-7	هوسمان للمفاضلة بين الآثار العشوائية والآثار الثابتة ل ROE	63

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تحليل مؤشرات الأداء المالي لبنك (BADR)	35
02	: تحليل مؤشرات الأداء المالي لبنك (BDL)	37
03	تحليل مؤشرات الأداء المالي لبنك (BEA)	38
04	تحليل مؤشرات الأداء المالي لبنك (BNA)	39
05	تحليل مؤشرات الأداء المالي لبنك (CPA)	41
06	تحليل مؤشرات الأداء المالي لبنك (EL BARAKA)	42
07	تحليل مؤشرات المخاطر الائتمانية لبنك (BADR)	44
08	تحليل مؤشرات المخاطر الائتمانية لبنك (BDL)	45
09	تحليل مؤشرات المخاطر الائتمانية لبنك (BEA)	46
10	تحليل مؤشرات المخاطر الائتمانية لبنك (BNA)	47
11	تحليل مؤشرات المخاطر الائتمانية لبنك (CPA)	48
12	تحليل مؤشرات المخاطر الائتمانية لبنك (EL BARAKA)	49

مقدمة

يعد القطاع البنكي والمصرفي من الدعائم الهامة في اقتصاد أي دولة حيث أن نجاح أي اقتصاد يعتمد ويرتكز بدرجة كبيرة على كفاءة وفاعلية نظامه البنكي والمالي، ويعد هذا النظام من أبرز الدعائم الأساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي، حيث يعد المنبع الرئيسي لتجميع المدخرات والمداخيل من الأشخاص والمؤسسات والشركات وتوجيهها نحو منح القروض والتسهيلات الائتمانية بمختلف أنواعها و آجال استحقاقها.

ويصنف العلماء الاقتصاديون الائتمان المصرفي على أنه من أهم الأنشطة التي تمارسها البنوك، من خلال قبول ودائع العملاء ثم إعادة استثمارها في شكل استثمارات متنوعة أو قروض، ويمثل الاستثمار في القروض والتسهيلات الائتمانية الجانب الأكبر من هذه الاستثمارات.

كما يعتبر القطاع المصرفي والمالي من أكبر القطاعات تعرضا للمخاطر حيث تتغير و تتنوع بسبب التطورات المستمرة والمتصاعدة التي يشهدها هذا القطاع، وذلك بدرجات مختلفة يختلف أثرها على البنك باختلاف الطرق المتبعة للتحوط منها. ومن بينها مخاطر البلد، المخاطر السياسية، المخاطر الائتمانية ومخاطر الاقتصاد الكلي.

تطمح البنوك التجارية عامة إلى تعظيم ثروة الملاك من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح عن طريق منح القروض وذلك بغية تعزيز مركزها المالي من خلال الزيادة في حقوق ملكيتها والحفاظ على سيولة ملاءتها المالية. و بسبب عملية منح القروض هذه تتعرض البنوك التجارية إلى مخاطر مصرفية تتمثل في المخاطر الائتمانية

تسعى البنوك التجارية إلى تحسين مستوى الأداء المالي الخاص بها بشتى الوسائل والطرق لأن عملية تقييم الأداء تحظى باهتمام كبير من قبل الملاك والمودعين، حيث تم التوصل إلى مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي يمكن بواسطتها قياس الأرباح المحققة في البنك ومعرفة مستوى أدائه المالي عبر مجموعة من القوائم المالية التي يمكن من خلالها رسم الخطط المستقبلية له.

تؤثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للبنوك التجارية وربحياتها حيث تسعى هذه الأخيرة للبحث عن أفضل الفرص الاستثمارية، والتي تحقق أعلى عائد متوقع مقارنة بالمخاطر المحتملة، مما يضمن الاستمرارية للبنوك و يستوجب عليها البحث عن الحلول والوسائل الكفيلة بتحسين أدائها وزيادة فاعليتها.

تهدف هذه الدراسة للبحث حول ماهية المخاطر الائتمانية، وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر محل الدراسة في الفترة ما بين 2009 إلى غاية 2018 بسبب عوامل متعددة، مما أدى

إلى قيام البنوك بالاحتياط منها عن طريق حساب مجموعة من مؤشرات المخاطر الائتمانية وكذا الأداء المالي ومحاولة ربط العلاقة بينهما من أجل مواجهة المخاطر .

### إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق ذكره فإن إشكالية الدراسة تظهر من خلال طرح السؤال التالي:

**ما مدى تأثير المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية ؟**

و تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي المخاطر الائتمانية و كيف يمكن التقليل منها؟
- ما مدى قدرة البنوك التجارية الجزائرية في تقييم الأداء المالي الخاص بها؟
- ما مدى أثر نسب السيولة، الائتمان و نسب كفاية رأس المال على معدلي العائد على الأصول وحقوق الملكية في البنوك التجارية عينة الدراسة؟

### فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة نقوم بصياغة الفرضية التالية:

- تؤثر المخاطر الائتمانية سلبا على مؤشرات الأداء المالي.

### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك التجارية الجزائرية وأثرها على الأداء المالي و كذا طرق وأساليب التخفيف منها من خلال:

- توضيح أهمية إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الجزائرية ؛
- اختبار أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر؛
- التعرف على مؤشرات المخاطر الائتمانية ؛
- التعرف على المؤشرات التي يتم من خلالها قياس الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائرية؛
- الأساليب و الطرق المتبعة من البنوك التجارية عينة الدراسة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها.

### أهمية الدراسة

أهمية الدراسة من خلال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، حيث تتناول موضوعا ذا أهمية في البنوك التجارية مرتبط بالأداء المالي، فقد جاءت هذه الدراسة لإبراز المخاطر الائتمانية وأثرها على الأداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة.

### مببرات اختيار الموضوع

تتمثل أهم أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

### أسباب موضوعية

- السعي لمعرفة مدى تحكم البنوك في المخاطر الائتمانية؛
- الاطلاع المسبق على بعض المقالات في الموضوع التي أعطت نظرة عامة شجعت على اختيار الموضوع كمذكرة للتخرج؛
- التطورات في القطاع المصرفي والبنكي والتي تستدعي ضرورة الاهتمام بالمخاطر الائتمانية.

### أسباب ذاتية

- الميل الشخصي والصلة بالتخصص الذي ندرسه
- رغبتنا في التطرق لأهم المواضيع المتعلقة بتأثير المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر؛

### حدود الدراسة

يكون نطاق الدراسة على النحو التالي:

**الحدود الزمنية:** تمثلت في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2018.

**الحدود المكانية:** سيختص هذا البحث لعينة من البنوك التجارية في الجزائر :

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بنك التنمية المحلية BDL، البنك الخارجي الجزائري BEA، البنك الوطني الجزائري BNA، بنك القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك البركة .ELBARAKA

### منهج الدراسة

حسب طبيعة الموضوع وقصد الإحاطة بجوانبه، ومن أجل الإجابة على الإشكالية ثم استخدام **المنهج الوصفي التحليلي** للإلمام بالجانب النظري الذي يقوم على وصف وتشخيص موضوع البحث وتحليل البيانات ومختلف المفاهيم حول المخاطر الائتمانية والأداء المالي للبنوك التجارية.

### مرجعية الدراسة

تم الاعتماد على مجموعة من المراجع العربية و الأجنبية بمختلف أنواعها في الجانب النظري والمتمثلة في: الكتب، المجلات، الأطروحات العلمية"رسائل الدكتوراه والماجستير" بالإضافة إلى المقالات المتعلقة بموضوع الدراسة، أما على مستوى الجانب التطبيقي تم الاعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالبنوك التجارية محل الدراسة.

### صعوبات الدراسة

نشير إلى مجموعة من الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث، نذكر منها:

- صعوبة تجميع معطيات وبيانات لعينة من البنوك التجارية خلال الفترة 2004-2018

### خطة وهيكل البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى فصلين تسبقهما مقدمة تشمل مختلف الأبعاد الأساسية لموضوع الدراسة وإشكاليته، وتتبعهم خاتمة متضمنة نتائج البحث وجملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها، وجاءت فصول هذه الدراسة كما يلي:

- الفصل الأول عنوانه "المخاطر الائتمانية وطرق إدارتها" و قد قمنا بتقسيمه إلى أربعة مباحث أساسية ففي المبحث الأول تم تعريف المخاطر الائتمانية تلاها مبحث بعنوان "أسباب المخاطر الائتمانية"، أما المبحث الثالث كان تحت عنوان "إدارة المخاطر الائتمانية" و أخيرا المبحث الرابع والأخير "معالجة المخاطر الائتمانية ووسائل الحد منها"
- الفصل الثاني كان تحت عنوان "واقع الأداء المالي و البنكي في الجزائر" قسمناه إلى ثلاثة مباحث : المبحث الأول عبارة عن مجموعة من الدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية، أما المبحث الثاني فتمثل في تحليل مؤشرات الأداء المالي في الجزائر. وفي الأخير قمنا بدراسة تطبيقية للبنوك عينة الدراسة للفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2018.

# الفصل الأول

المخاطر الائتمانية وطرق

إدارتها

**تمهيد:**

كان ظهور التاجر المتخصص بمثابة الميلاد الفعلي لاقتصاد المبادلة والمقايضة، أين تعددت حقوقه والتزاماته .. فهو دائن حيناً وحيناً آخر مدين، و غالباً هو دائن ومدين في آن واحد- دائن حينما يكون له حقوق قبل الغير ومدين حين يكون عليه التزامات قبل الغير- ومن هنا ظهرت الحاجة للائتمان وإلى سرعة وسهولة تداول الحقوق. و بهذا المعنى فالائتمان والدين هما الشيء نفسه، أو أنهما تقريباً وجهان لعملة واحدة وهي الالتزام بالدفع في المستقبل. فمن وجهة نظر الشخص الذي سوف يتم له الدفع في المستقبل يكون هذا الالتزام ائتماناً، أي حقا بالدفع له من قبل شخص آخر، أما من وجهة نظر الشخص الذي يلتزم بالدفع في المستقبل فإن هذا الالتزام يكون " دينا " قبل شخص آخر. فالمقرض يمنح ائتماناً والمقرض يلتزم بدين<sup>1</sup>.

يعرف الائتمان على أنه "الحصول على البضائع والخدمات مقابل إعطاء وعد بدفع قيمتها بالنقود حين الطلب بوقت محدد في المستقبل، فالائتمان يقوم على أساس الثقة والأمانة من الطرف الحاصل عليه و يستوجب مرور فترة من الزمن بين وقت التسليم أو الإقراض والتسديد"<sup>2</sup>.

إن المؤسسات المالية لا تزال معرضة لعدة مخاطر ائتمانية، مما دفع بالسلطات الرقابية و الجهات الإشرافية للعمل على إيجاد أدوات إشكالية بحثنا في السؤال المحوري التالي : كيف تتم إدارة المخاطر الائتمانية و ما مدى تأثيرها على البنوك التجارية في الجزائر؟

وتتفرع الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية الآتية :

- كيف يتم تقدير و تقييم المخاطر الائتمانية ؟
- كيف تؤثر هذه المخاطر على أداء البنوك ؟
- ما هي الأساليب المستخدمة للتقليل منها ؟

<sup>1</sup> زينب عوض الله و أسامة محمد القولي، "أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية ،

سوريا ، 2003 ، ص77

<sup>2</sup> عبد السلام لفته سعيد ، "الائتمان المصرفي" ، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية ، طرابلس ، ليبيا ،

2000 ، ص13

## الفصل الأول : المخاطر الائتمانية وطرق إدارتها

تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية المخاطر الائتمانية، أسباب حدوثها وكذا طرق معالجتها ووسائل الحد منها.

### المبحث الأول : مفهوم المخاطر الائتمانية و طرق إدارتها

هذا المبحث سنتطرق فيه إلى تعريف المخاطر الائتمانية وكذا كيفية إدارتها

#### المطلب الأول : تعريف المخاطر الائتمانية

في هذا المطلب سنتطرق إلى لمحة عن ماهية المخاطر الائتمانية وكيفية نشأتها مع مرور الزمن.

إن أي عملية ائتمان لا تخلو من المخاطر ، فقد يعجز العميل عن سداد أصل القرض و فوائده و في أحيان أخرى يكون له القدرة المالية على السداد لكنه لا يرغب لسبب أو لآخر ، و لقد أعطت عدة تعاريف لمخاطر الائتمان يمكن أن نذكر منها ما يلي :

ويعرف لطيف زيود و ماهر أمين و منير المهندس (2006) مخاطر الائتمان أنها هي أن يتخلف العملاء عن السداد ، أي عجزهم عن الوفاء بأصل الدين و الفوائد المترتبة في التاريخ المحدد لذلك ، و يتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض أو تراجع المركز الائتماني للعميل وبالتالي ازدياد احتمال التخلف عن السداد<sup>1</sup>.

كما يعرف إبراهيم كرا (2006) مخاطر الائتمان بأنها المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله ، والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته اتجاه البنك بالوقت المناسب<sup>2</sup>.

لذلك يمكن القول : بأن المخاطر الائتمانية نشأت بسبب عدم السداد بالكامل وفي المواعيد المحددة مما يتيح خسارة مالية ووفق هذا التحديد فإن المخاطر الائتمانية تنقسم إلى ما يلي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> لطيف زيود ، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمعارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم [30] ، حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري ، مجلة 2006 ، جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، المجلد 28 ، العدد 2 ، ص:205.

<sup>2</sup> إبراهيم كرا سنة ، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر ، صندوق النقد العربي : معهد السياسات الاقتصادية ، الإمارات : أبوظبي ، مارس 2006 ، ص: 37

<sup>3</sup> حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000 ، ص:174

- مخاطر اقراضية مباشرة : وهي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض و أنواع ائتمان أخرى؛
- مخاطر اقراضية محتملة : وهي مخاطر ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل الاعتمادات و الكفالات والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر اقراضية مباشرة طيلة مدة الاعتماد أو الكفالات؛
- مخاطر المصدر : ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب وضع المصدر لسندات الدين، مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي إلى خسارة؛
- مخاطر ما قبل التسويات : وهي المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة أحد الشركاء التجاريين على تسديد التزاماته؛
- مخاطر التسويات : وهي التي تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نفذ التعهد المطلوب منه ؛
- مخاطر التحصيل : و هي مخاطر تنشأ نتيجة إجراء و تحويل بناء على تعليمات أحد العملاء قبل أن يقوم بالدفع.

وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني : أسباب المخاطر الائتمانية

تتعدد وتختلف المخاطر الائتمانية بتعدد أسبابها ودوافعها، كل منها حسب درجة خطورتها أو شموليتها وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أسباب المخاطر الائتمانية.

من خلال ما سبق يتضح أنه مهما كان المستفيد من القرض سواء كان منظمة أو شخص أو منظمة قرض أو حتى حكومة ، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك هي متعددة، و التي يمكن تقسيمها كالاتي<sup>2</sup>:

- أ) المخاطر العامة : تتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضع السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات ، الزلازل .. الخ
- ب) المخاطر المهنية : وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الخاصة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج ، التي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق.

<sup>1</sup> عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 1999 ، ص213.

<sup>2</sup> Sylvie de Conssergues. la banque: structure. Marché. gestion. éd. Dalloz, Paris 1996 , p98.

(ت) المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض : و هو الخطر الأكثر انتشارا و تكرارا و الصعب للتحكم فيه ، نظرا لأسبابه المتعددة و الكثيرة و التي تؤدي إلى عدم التسديد ، و يمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر.

- الخطر المالي : يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك وهذا من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، و هذا بدراسة الميزانيات، جدول التمويل و جدول حسابات النتائج .... الخ

- مخاطر الإدارة : وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة<sup>1</sup>، و يقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح ، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي عدم الاستغلال الكفاء للأموال المقترضة .

- الخطر القانوني : وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراجعاتها هي :

- النظام القانوني للمنظمة، شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن .....

- السجل التجاري ووثائق الإيجار و الملكية؛

- مدى حرية وسلطة المسيرين على المنظمة، ويقصد به مدى سلطة المسيرين في المنظمة، هل تتمثل في التسيير فقط أم لهم الحرية في القيام بوظائف أخرى، كإبرام عقود القرض أو البيع، و رهن ممتلكات المنظمة؛

- علاقة المسيرين بالمساهمين

- خطر البلد : لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة<sup>2</sup>.

ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي

<sup>1</sup> محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني ( الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العلمية ) ، دار وائل للنشر و

التوزيع، بدون طبعة، عمان، 2000، ص:360

<sup>2</sup> Sylvie de Conssergue , op.cit,p 99

يمارس فيه نشاطه، أو لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة، وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبا على إمكانياته في النشاط و الإنتاج 1.

و يجب أن نفرق بين خطر البلد والتعاريف الأخرى المتعلقة بخطر القرض والخطر السياسي والخطر الاقتصادي نظرا لوجود نوع من التداخل فيما بينها 2.

- خطر البلد و خطر القرض : لا يجب الخلط بين خطر البلد و خطر القرض ففي الحالة الأولى عدم ملائمة المقترض سببها هو تموقعه الجغرافي لأنه يمارس نشاطه في بلد أجنبي وهو غير قادر على تسديد ديونه، أما في الحالة الثانية فإن عدم الملائمة مرتبطة بالمقترض وهذا نتيجة للتدهور الحاصل في وضعيته المالية بدون النظر إلى موقعه الجغرافي، بالإضافة إلى ذلك في حالة العمليات الدولية، وهناك نسبة كبيرة من المقترضين الأجانب ليسو بمنظمات خاصة بل هم منظمات عمومية، أو تنظيمات حكومية، أو حتى دولة، وبالتالي ففي هذه الحالة فإن تقدير الخطر لا يمكن تحقيقه حسب المناهج المعتادة نظرا لغياب الوثائق المالية كالميزانية وجدول حسابات النتائج.

- خطر البلد والخطر السياسي : يعتبر الخطر السياسي من أحد عوامل خطر البلد، لأن عدم الاستقرار السياسي للدولة ما يؤدي إلى ظهور وضعيات متعددة الخطورة بالنسبة للدائن والتي هي :

- ✓ إعادة النظر أو إعادة مفاوضات العقود.
- ✓ تحديد أو منع الاستثمارات الأجنبية
- ✓ تحديد أو منع خروج رؤوس الأموال
- ✓ التأمين بالتعويض أو بدونه
- ✓ رفض الاعتراف بالالتزامات المتخذة من طرف الحكومات السابقة

من هذه الوضعيات نلاحظ أن الديون المستحقة على الدول الغير مستقرة سياسيا ترتفع و تزداد درجة خطورتها حتى و لو تلغي هذه البلدان ديونها اتجاه الخارج.

- خطر البلد والخطر الاقتصادي : وهو العامل الثاني لخطر البلد، وينشأ من عدم قدرة السلطات النقدية لبلد أجنبي على تحويل الفوائد ورأس المال القرض للدائنين المأخوذ من طرف مختلف المنظمات العمومية و الخاصة، بالرغم من أن المنظمات الخاصة لها ملاءة ووضعية مالية جيدة تسمح لها بتسديد ديونها، ولكن نظرا لنقص الاحتياطات من العملة الصعبة لا تسمح لها بالتحويل للخارج، إذا هو الخطر المرتبط بالوضعية الاقتصادية والنقدية للبلد الأجنبي.

<sup>1</sup> Pierre Mathieu , patrick d'heouville , les divers crédits, Une nouvelle gestion de risque de crédit, ed . economique,Paris 1998, p 10

<sup>2</sup> Sylvie de Consergue , gestion de la banque. ed. Dunod , Paris 1996, pp:190-191.

وبالتالي فالمخاطر الثلاثة السابقة ( أي الخطر السياسي و الاقتصادي و خطر القرض ) متواصلة فيما بينها، فعدم الاستقرار السياسي يمكن أن ينعكس على الوضعية الاقتصادية والمالية، الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مخاطر القرض، وتتسبب الأزمات الاقتصادية في كثير من الأحيان في إحداث تغيرات في الأنظمة السياسية وبالتالي ضرورة إتباع منهاج الشمولية.

### المطلب الثالث: إدارة المخاطر الائتمانية

مع تعدد المخاطر الائتمانية وجب وضع طرق من أجل إدارتها والتحكم فيها كل هذا بغية التخفيف منها.

تعرف إدارة المخاطر الائتمانية أنها: عملية التحكم في الخطر أو السيطرة عليه عن طريق الحد من تكرار حدوثه من ناحية و التقليل من حجم الخسارة المحتملة من ناحية أخرى و ذلك بأقل التكاليف الممكنة<sup>1</sup>.

وهي الأسلوب العلمي لتحديد الأخطار التي يتعرض لها الفرد أو المشروع و قياسها ثم اختيار أنسب الوسائل لمواجهة الخسائر المترتبة عنها بأقل تكلفة ممكنة<sup>2</sup>.

إن الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو " قياس حجم المخاطر " المتوقع حدوثها من أجل التخفيف منها أو التحكم فيها وليس إلغاؤها نهائيا.

ونشير في هذا الصدد أن حسن إدارة المخاطر بالبنوك يستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية<sup>3</sup>:

- أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" تهتم بإعداد السياسة العامة، أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري؛
- تعيين "مسؤول مخاطر" لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي؛
- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة<sup>1</sup>؛

<sup>1</sup> شوقي سيف النصر السيد، الأصول العلمية و العملية للخطر و التأمين، ط3 ، 1999، ص32.

<sup>2</sup> ممدوح حمزة و ناهد عبد الحميد، إدارة الخطر و التأمين، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2003

<sup>3</sup> حسين بلعجوز، " إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها " مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة

المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة - مخاطر - تقنيات ) ، جامعة جيجل - الجزائر ، يومي 6-7 جوان 2005 ،

- تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر و الربحية؛
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها؛
- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.

وأكثر المخاطر التي تواجه البنوك هي مخاطر الائتمان و تقوم البنوك بإدارة مخاطر الائتمان من خلال مجموعة من المعايير وتسمى بمعايير إدارة مخاطر الائتمان والتي يتم من خلالها (تحديد و قياس و متابعة المخاطر الائتمانية و الرقابة عليها) في البنك

### مناهج إدارة المخاطر الائتمانية :

يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية، هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية<sup>2</sup>،

وبشكل عام تركز إدارة الائتمان على نوعين من المناهج يتم من خلالهما تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحهما كما يلي :

- المنهج الأول : ويعرف ب"المنهج التمييزي" ويقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالاتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد الهدف لطلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سداد قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له؛
- المنهج الثاني : ويعرف ب"المنهج التجريبي" بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان.

<sup>1</sup> الأسقف الاحترازية ( الأسقف الائتمانية) هي عبارة عن قواعد التسيير فب الميدان المصرفي و التي على المؤسسات التي تمنح الائتمان احترامها حسب الحد الأقصى أو الأدنى المحدد من طرف اللجنة المصرفية و ذلك من أجل ضمان سيولتها و بالتالي ملاءتها المالية إتجاه المودعين حتى تكتسب العمليات المصرفية نوعا من الثقة، نقلا عن : نعيمة بن العامر، "المخاطرة و التنظيم الاحترازي"، مقالة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية - واقع و تحديات - جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف - الجزائر ، يومي 14-15 ديسمبر 2004 ، ص:470.

<sup>2</sup> محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي ، الطبعة الثانية ، منشأة المعارف، الإسكندرية ، 2000 ، ص:38.

إن تحليل المخاطر و التنبؤ بها مسبقا يسمح لإدارة الائتمان التحكم فيها و تخفيف حدتها و تجنب آثارها على الجهاز المصرفي وعموما تتمحور أهداف إدارة المخاطر إلى التأكد من :

- إجمالي المخاطر محتملة الحدوث؛
- تركيز المخاطر؛
- قياس المخاطر؛
- مراقبة المخاطر بالتحكم فيها و إعداد التقارير وفقا للقواعد القانونية.

#### المطلب الرابع : معالجة المخاطر الائتمانية و وسائل الحد منها

في هذا المطلب سنتحدث عن معالجة المخاطر الائتمانية وكيفية التقليل أو الحد من تأثيراتها

##### الفرع الأول : معالجة المخاطر الائتمانية

تبدأ عملية المعالجة مع ظهور أول حادث " عدم التسديد " وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته،

تبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل، فإن تعثرت هذه تبدأ عملية معالجة المخاطر.

أ- تحصيل القروض : تعتمد وظيفة التحصيل على عدة ركائز والتي تتمثل في :

- رد الفعل : يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر، لذلك فيجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن، لأن النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل، لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف و التنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية و المستقبلية و تنظم بدقة تسييرها ؛

- الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع : إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، ويتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبق على الزبون المتأخر و هذا لاسترجاع أمواله؛

- التصاعد: يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر؛

- تسيير الحسابات: يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من أجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء يتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين و لكن

بدون ترخيص مسبق. فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد.

ففي هذه الحالة للمسير له حرية اتخاذ القرار سواء بتقديم المساعدة للزبون عن طريق منحه سحب على الكشوف أو أنه يقوم بالتحصيل مباشرة سواء تحصيل ودي أو قانوني.

ب- معالجة القرض : يتم اقتطاع مستحقات من حساب الزبون بطريقة آلية، و يتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولاً، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات. كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسيرة تحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالإشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها، وهذا حسب ما يراه مناسباً من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة. هذا طبعاً لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إرادياً أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الأجل أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب. وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية :

- وحدة التحصيل الودي ( مصلحة المخاطر ) ؛
- وحدة التحصيل القانوني ( مصلحة المنازعات ) .

حيث تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك و عملية تحصيل القرض.

### الفرع الثاني : وسائل الحد من مخاطر الائتمان المصرفي

إن التنبؤ بالمخاطر الائتمانية ووضع مقاييس ومؤشرات لتحديد بدقة يساعد الائتمان على تحليلها ودراستها وتحمل نتائجها، وبما أن المخاطر يصعب القضاء عليها فإن الحد و التخفيف منها من استراتيجيات الأداء البنكي ومن بين الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية هي التنوع على مستوى القروض وعلى مستوى محفظة الاستثمار، وفيما يلي نتناول تنوع مخاطر الائتمان ونظرية "ماركوتز":

أولاً: تنوع مخاطر الائتمان و نظرية "ماركوتز":

تعد فكرة تنويع المخاطر أهم وسيلة تأخذ بها إدارة الائتمان، و تقوم فكرة التنويع على<sup>1</sup>:

- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء.
- تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة ( قصيرة، متوسطة، طويلة )
- تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير، كبير)
- تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات ( بإعداد المراكز المالية للبنك وفق عملية رئيسية معينة).

فالتنويع في معناه البسيط هو تطبيق للمثل القائل "لا تضع كل ما تملك من بيض في سلة واحدة" وعلى هذا التصور كانت نظرية هاري ماركويتز Markowitz الذي قدم التصورات التالية :

- في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وسالب ببعضها البعض وكان عائد الاستثمار (أ) أكبر من عائد الاستثمار (ب) "أي أن معامل الارتباط = -1" فالتنويع في هذه الحالة يترتب عليه القضاء على الخطر نهائياً، إلا أنه غير ممكن عملياً؛
- في حالة عدم الارتباط بالمشروعات الاستثمارية "أي أن معامل الارتباط = 0" فإن التنويع في هذه الحالة يؤدي إلى التخفيض من درجة المخاطر بشكل كبير؛
- أما في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وموجب " أي أن معامل الارتباط = +1" فالتنويع في هذه الحالة لا يترتب عليه أي تخفيض للخطر.

وبذلك انعكست نظرية التنويع على القرار الائتماني للبنك والذي يحدد على أساسه مدى الميل إلى المخاطر، ولأجل ضمان تحقيق العائد وتجنب المخاطر على إدارة الائتمان الأخذ بمنهج التنويع ونظرية المحفظة لماركويتز حيث يسمح ذلك بالتحوط ضد المخاطر المحتملة بتخفيضها والحد منها إلى أدنى مستوى ممكن وكلما كان التنويع كبير كلما قلت المخاطر.

### ثانياً: تنويع محفظة الاستثمار :

إلى جانب تنويع مخاطر الائتمان تلجأ إدارة الائتمان إلى تنويع محفظتها الائتمانية وهو ما يعرف بأسلوب "التنويع البسيط" ويتمحور تصور ماركويتز في تنويع محفظة الاستثمار في ظل بعدين رئيسيين<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص39.

<sup>2</sup> ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص455.

- الأول : معدل العائد على الأصول ؛
  - الثاني : التغير المتوقع على هذا العائد استنادا إلى مقياس الانحراف المعياري للعائد.
- ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لا وجود لعلاقة ارتباط تام بينهم، وبواسطة مقياس الانحراف المعياري يتحدد مستوى مخاطر أقل نسبيا مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة.

فنظرية التنوع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية كفوءة بمدلول العائد و المخاطر، ففي ظل أكبر مستوى عائد ممكن يقابله مستوى معين من المخاطر، فمخاطر استثمار معين تنخفض وتقل كلما زاد تنوع محفظة الاستثمار.

### المبحث الثاني : ماهية الأداء المالي

لقد عرف مفهوم الأداء المالي اختلافا كبيرا بين الباحثين والعلماء الاقتصاديين، بسبب التغيرات في الفكر الاقتصادي وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأداء المالي.

### المطلب الأول : مفهوم الأداء

تعددت مفاهيم الأداء، حيث أن كل باحث اقتصادي يعرفه على حساب مجال الدراسة الذي هو فيه، فمثلا يختلف تعريف الأداء في جانب العلوم الإنسانية والاجتماعية عن جانب العلوم الاقتصادية، ويختلف تعريفه (الأداء) من جانب العلوم الاقتصادية عن باقي العلوم.

ومنه سنتطرق إلى مفهوم الأداء من الجانب الاقتصادي.

يعود أصل كلمة أداء في اللغة اللاتينية إلى (PERFORMARE) والتي تعني إعطاء، وذلك بأسلوب كلي، الشكل لشيء ما. أما في اللغة الانجليزية فهي كلمة (PERFORMANCE) والتي تعني الفاعلية و الإنتاجية<sup>1</sup>. " اللغة الفرنسية فالكلمة فيها تعني وضعية الحصان في السباق، أي الاستعداد الكامل"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم-دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2002)،-مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، قسم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة-الجزائر،-،2001، ص14

<sup>2</sup> بلمقدم مصطفى وبوشعور راضية، تقييم اداء المنظومة المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي-واقع و تحديات-كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، بتاريخ 14-15 ديسمبر 2004، ص76.

- يمكن تعريف الأداء بأنه " مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ يهما هذا المركز الأهداف التي قبلها؛ أي أن الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق الأهداف.

حسب هذا التعريف يتبين أن الأداء يتمثل في عنصرين هما الفعالية والإنتاجية، حيث أن الفاعلية تساعد في تحقيق الأهداف، الأمر الذي يعني أنه يوجد عنصرين للمقارنة، أهداف مسطرة يراد بلوغها وأهداف منجزة. أما الإنتاجية متمثلة في العلاقة بين النتائج المحققة فعلا و الوسائل المستخدمة لبلوغها<sup>1</sup>.

- ويمكن أن يعرف الأداء، بأنه "قياس لما تم انجازه من عمل ومقارنته بالمستهدف وبالتالي قياس النتائج المحققة بالنتائج المستهدفة والوقوف على العوامل المؤثرة وتحديد المسؤول عنها؛ أي أنه عملية مرشدة للنشاطات لتقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية أو المنظمات نفسها تحصل على مواردها وتتفجع منها بكفاءة وفاعلية في سبيل تحقيق أهدافها.

- ويعرف الأداء أيضا بأنه مقارنة الأعمال التي أنجزت بالمقاييس، وفي حين اعتبره البعض بأنه عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، والغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للبنك في تاريخ معين.

كما يمكن القول أن الأداء هو: مجموع الرضا في كل ما يتعلق بالنتائج المالية وغير المالية للمؤسسة الاقتصادية من الأطراف المكونة لها والمتضمنة لمستوى الثقة في قدرتها على إنتاج هذا الرضا بشكل دائم، فالمؤسسة التي تتميز بأداء جيد هي التي تقوم بتقييم أدائها باستمرار و تصحيح أخطائه<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي

في هذا المطلب سيتم توضيح مفهوم الأداء المالي و هو كالتالي:

" يرى ميلتون فريدمان بأن الأداء المالي يتوقف على الاستغلال الأمثل لموارد البنك وتحقيق أقصى عائد ممكن.

ويعرفه عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، الأداء المالي من خلال العوامل التالية:

العوامل المؤثرة في المردودية المالية.

- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسير على مردودية الأموال الخاصة.

<sup>1</sup> عادل عشي، نفس المرجع السابق، ص14.

<sup>2</sup> عبد المالك مزهودة، الأداء بين الكفاءة و الفعالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة،

- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية من خلال تحقيق الفوائض المالية<sup>1</sup>.
- تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية مجتمعة، ومدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة.
- أما E.Scosp فقد عرف الأداء على أنه؛ الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة و المتمثلة في تكاليف مختلف الأنشطة.
- ويرى السعيد فرحات جمعة أن الأداء المالي هو : مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية.

### المطلب الثالث: أهداف الأداء المالي و أهميته

يحقق الأداء المالي عدة أهداف وهو يكتسي أهمية بالغة كما هو موضح فيما يلي<sup>2</sup>:

#### أهداف الأداء المالي:

وتتمثل خصوصا فيما يلي:

- مراقبة السياسات المالية و الالتزام بنظام التخطيط المالي، الذي يتضمن الموازنة التخطيطية الجارية والرأسمالية والموازنة التخطيطية النقدية؛
- مراقبة الإنفاق بإجراء المقارنات المستمرة للتكاليف الفعلية مع تقديرات الموازنة؛
- استخدام وإعادة استثمار النقدية من التشغيل من خلال اقتناء الأصول التي تحتاجها المؤسسة لتحقيق العائد الاقتصادي المناسب.

#### أهمية الأداء المالي

- إن المؤسسة ذات الأداء المالي العالي، تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص و التهديدات البيئية الجديدة، كما أنها تتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق مقارنة بغيرها من المؤسسات التي تعاني من الأداء المالي الضعيف؛

<sup>1</sup> عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، تحليل الأداء باستخدام نموذج CAMELS-دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003-2007، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7 العدد2، 31-12-2014، ص24.

<sup>2</sup> طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، "أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر: عمان، 2009، ص:43.

- يعد الأداء المالي من المقومات الرئيسية للمؤسسات، إذ يوفر نظاما متكاملًا للمعلومات الدقيقة والموثوقة لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات من الأهداف المؤشرات الأداء المالي.

### المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي

بعد ذكر مفهوم الأداء والأداء المالي سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تقييم الأداء المالية للبنوك التجارية.

#### - المطلب الأول: مفهوم عملية تقييم الأداء المالي

يرى الباحثين والاقتصاديون أن عملية تقييم الأداء على أنها مرحلة من مراحل عمليات المراقبة ويعتبرونها جزء مهم من النتائج والانجازات المحققة في البنوك والمؤسسات، وهذا الشأن يعرف تقييم الأداء المالي على أنه:

-عملية تقوم بتقديم حكم له قيمة وفائدة على إدارة الموارد المتاحة لدى المؤسسة والبنك، من أجل خدمة مختلف المتعاملين مع المؤسسة والبنك، أي يعتبر بمثابة قياس النتائج المحققة والأهداف باستخدام وسائل واضحة<sup>1</sup>.

-عملية قياس أداء أنشطة الوحدات الاقتصادية مجمعة بالإسناد إلى نتائج التي حققتها في نهاية الدورة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، بالإضافة إلى معرفة الأسباب والعراقيل التي في حالة عدم تحقيق الأهداف، مع طرح حلول وطرق كل تلك الأسباب والعراقيل يهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل.

-أما عملية تقييم الأداء البنوك التجارية هي مجموع الإجراءات والطرق التي تسعى إلى حساب وقياس النتائج المتوصل إليها من طرف البنك وذلك باستخدام وسائل وأساليب متعددة، الأمر الذي يساهم ويساعد في الوصول إلى الحكم على فعالية وكفاءة البنك<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>-السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي للمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر-رياض م ع سودة 2000-2001

<sup>2</sup>-آومي آسية، تقييم الأداء البنوك التجارية بواسطة السنة المالية.دراسة تطبيقية خل قرة (2005-2014)-مجلة

البشائر الاقتصادية العدد05-01-06-2006ص 135 يعرف.

## المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

سنتحدث في هذا المطلب عن أهمية وأهداف عملية تقييم الأداء المالي

عموما تكمل أهمية تقييم الأداء المالي في مساعدة الإدارة المالية على تحقيق الأغراض التالية:

- تقييم نشاط المؤسسة الاقتصادية بشكل عام ويتم ذلك عن طريق:

- تقييم نتيجة نشاط المؤسسة من حيث الربح أو الخسارة خلال فترة أو فترات مالية معينة.
- تقييم المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية في تاريخ معين.
- مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع المخطط لها وتحديد الانحرافات وتحليلها ومعرفة أسبابها.

✓ يساعد تقييم الأداء المالي الإدارة المالية في رسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة.

✓ يساعد تقييم الأداء المالي الإدارة المالية للمؤسسة في عملية الرقابة واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات حيال حدوثها.

✓ ويساعد تقييم الأداء المالي للمؤسسة في إعطاء صورة عن علاقتها مع المؤسسات الأخرى.

✓ يساعد تقييم الأداء المالي على اكتشاف الفرص الاستثمارية.

✓ تتعرض الكثير من المؤسسات إلى الفشل وهذا نتيجة لسوء تسيير الإدارة المالية، ويأتي دور

تقييم الأداء المالي لدراسة هذه المشاكل وتقديم النصح والاستشارة لمعالجتها.<sup>1</sup>

- تقديم معلومات صحيحة وواضحة من خلال التقرير الصادرة بعد عملية التقييم.

- توطيد العلاقة مع مختلف الأعوان الاقتصاديين، وذلك بعد تحسين الصورة والوضعية المالية

للبنك.

- ترشيد الموارد البشرية في البنوك في المستقبل، من أجل إبراز العناصر الفعالة والمنتجة

وتثمينها، وطردها العناصر الغير الفعالة والغير المنتجة واستبدالها بعناصر فعالة ومنتجة.

- مضاعفة الجهد والمال والوقت من أجل الوصول إلى النسب بازل3 من أجل تحسين وتقوية

المكافحة في القطاع البنكي في المحيط الدولي.

- متابعة تنفيذ أهداف البنك من خلال توضيح البنك لقدراته المالية على تحقيق هذه الأهداف

الموضحة مسبقا.

<sup>1</sup> حمزة الشمخي و ابراهيم الجزراوي، "الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات"، دار الصفاء للنشر

والتوزيع، 1998، ص: 43.

- تخفيف العراقيل والانحرافات التي حالة الوصول إلى الأهداف والعمل على تجنبها مستقبلا، وذلك بعد التأكد من أن البنك قد استخدم كافة الموارد المتاحة بأعلى درجة ممكنة.
- تجديد الجهات المسؤولة عن وقوع البنك في انحرافات، والتي عرقلت في تحقيق الأهداف مع البحث عن حلول والوسائل الفعالة لمعالجة الانحرافات مع إمكانية إحياء عدة بدائل<sup>1</sup>.
- يمكن أن تتجلى أهداف التقييم الأداء المالي في<sup>2</sup>:
- إن تقييم الأداء المالي وسيلة مهمة في تحسين المردودية والفعالية في المؤسسة الاقتصادية، وذلك لأنه يوضح نقاط القوة والضعف في البنك ويساعد على تحليل النتائج المتوصل إليها.
- يبين تقييم الأداء المالي مدى تأثر البنك بالمنكرات الاقتصادية (المحيط الخارجي للبنك).
- يساهم تقييم الأداء المالي في الوضعية المالية للبنوك والمؤسسات من أجل إيجاد العراقيل والأسباب التي حالة في تحقيق أهداف البنك، مع توفير الحلول للمشاكل.
- يسد تقييم الأداء المالي الى تحسين وتقوية النشاط البنكي من أجل حصول التطور والتقدم في الاقتصاد.

### المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي

سيكون هذا المطلب متمحورا حول مؤشرات قياس الأداء المالي، تعريفها وكذا طرق حسابها للقيام بعملية قياس وتقييم للأداء لابد من تحليل مؤشرات والتي تم تعريفها بأنها مقاييس الكمية لتقييم المالي للبنك.

وبتعريف آخر أنها عملية استخدام المقاييس الكمية لتقييم أداء المالي لعملاء البنك، من خلال إيجاد علاقات بين قوائمهم المالية التي تعكس مدى قوة مركزهم المالي.

تمت تقييم المؤشرات التي تقيس أداء المالي في البنوك حسب مختلف الوظائف التي يمارسها البنك، أولا مؤشرات الربحية والتي تربط بعائد البنك، ثم مؤشرات المخاطر التي تواجه العمل الاستثماري للبنك، مؤشرات ترتبط بدرجة السيولة المالية، مؤشرات ملائمة رأس المال، وهناك مؤشرات أخرى قد تكون داخل البنك أو خارجة نذكر فيما يلي:

<sup>1</sup> جليلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم أداء المالي للمؤسسة إيجاد القرارات ودراسة حالة المؤسسة الوصية للإنجاز القنوات KANGHAZ كلية ع اقتصادية وع التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، مذكرة ليل شهادة ماجستير علوم التسيير، تحقيق مالية مؤسسة 2008-2009 ص73.

<sup>2</sup> عبد الرحيم ويشي ، جازية بوزيان، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، ملتقى وطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية جامعة بشار في 24-25 أفريل 2006 ص30.

**1. مؤشرات الربحية:** معدل العائد على حق الملكية: يشير هذا المعدل إلى مقدار العائد المتأتي من استثمار البنك في الأموال، ونحسب هذا المعدل بقيمة صافي الربح على الملكية.

-معدل العائد على الأصول: هذا المؤشر يبين مدى قدرة الأصول على خلق الربح ويحسب بقيمة صافي الربح على إجمالي الموجودات.

-معدل العائد على الأموال المتاحة: وينتج عن قسمة صافي الربح على المجموع حقوق الملكية بالودائع، أي هو معدل العائد المتأتي من كل أموال متوفرة للتوظيف والاستثمار.

-معدل استخدام الأصول: يمثل هذا المؤشر معدل الذي تستخدم فيه الأصول المتوفرة وتتحصل عليه من خلال قيمته إجمالي الأصول.

-نسبة هامش الربح: ويسمى أيضا مؤشر كفاءة إدارة تحيين يعكس هذا مدى كفاءة البنك في إدارته وتحكمه في التكاليف المختلفة، يحسب بالعلاقة المتمثلة في قسمة صافي الربح على الإيرادات.

## 2. مؤشرات مخاطر الإشهار

-المخاطر الائتمانية: وهي المخاطر التي يتوقعها البنك من الأموال الممنوحة والتي قد يصعب التكهّن بمدى دقتها تخضع هذه أموال لحالات من تأخر شديد أو عدم السداد تقاس بنسبة الأصول الحصرة/مجموع الأصول.

-مؤشرات المرافقة المالية: يقيس هذا المؤشر درجة مخاطر رأس المال ويقين نسبتين.

- \*نسبة إجمالي الودائع %رأس المال+الاحتياطي.

- \*نسبة مجموع الأصول/رأس المال مدفوع

**3. مؤشرات السيولة:** تتمثل في النسب المختلفة التي تقيس مقدار وفاء البنك بالتزاماته سواء قصيرة أو طويلة الأجل.

-نسبة الرصيد النقدي: وتحسب عن طريقة قيمة أموال متوفرة في الصندوق والبنك على الودائع، ويراد من هذه النسبة إلى مدى كفاية الأصول النقدية في البنك على سداد ودائع عملاءه.

-نسبة السيولة القانونية: نحسب بقيمة النقود وأشياء النقود على إجمالي ودائع حيث يعبر عن قدرة البنك على مواجهة السحب من المودعين بما يتوفر له من رصيد نقدي وشبه نقدي ممثل في (رصيده لدى البنك المركزي وحصصه من سندات و ودائع جارية، آجلة وأرصدة مصارف)

-نسبة التوظيف: (نسبة قروض الودائع) ونحسب بقيم القروض على مجموع الودائع، يعود من حساب النسبة معرفة مدى ملائمة توظيف البنك للأموال المتاحة لمواجهة القروض المطلوبة منه.

- نسبة الأصول السائلة على إجمالي الأصول: النقدية الأصول تتمثل، النسبة مدى نسبة الأصول السائلة للبنك إلى إجمالي أصوله.

**4. مؤشرات ملائمة رأس المال:** تتمثل هذه المؤشرات في مدى كفاية رأس المال لمواجهة الخسائر التي من المحتمل حدوثها، وتأثيرها على الأموال المودعين والدائنين وتمثل في النسب:

-نسبة رأس المال ممتلك/مجموع الأصول: تعبر النسبة عن قيمة الاستثمارات البنك .  
-نسبة رأس المال ممتلك/الودائع: تساهم النسبة في إبراز أهمية رأسمال الممتلك والودائع كمصدر للتمويل.

-نسبة رأس مال الممتلك/الاستثمار أوراق المالية: توضح النسبة مدى استعداد البنك لمواجهة المخاطر المترتبة عن الاستثمار في الأوراق المالية.

-نسبة رأس مال الممتلك/ القروض: تقيس النسبة من قدرة البنك على مواجهة للخسائر ناجمة على القروض الممنوحة وتغطيتها.

-باقي المؤشرات: وتتمثل هذه المؤشرات في الأطراف الأساسية التي تحدد نشاط البنك والمتعاملين معه وأيضا يتأثر بهم وتحدد أهدافه وسياسته بفعلهم نذكر منهم:

- 1-المودعون: ويمتلكون في الفئة صاحبة فائض رأس مال تبحث عن توظيفه لضمان دورانه.
- 2-المستثمرون: تتمثل الفئة الموظفة للقروض التي يمنحها البنك ،يدخلون ضمن عوامل المؤثرة الخارجية للبنك.
- 3-المالكون: هم المؤثرين الخارجيين أصحاب الحقوق في البنك لديهم حق في رأس المال.

## 2 نماذج قياس الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

يتم استخدام المؤشرات لتقييم أداء البنك ، فإنه يأخذ مجموعة من النسب محددة لذلك ومنه هذه مجموعة المحددة تمثل نماذج مختلفة لقياس الأداء المالي في البنوك ، ومن أشهر التقسيمات في النماذج لقياس الأداء نموذج العائد على حقوق الملكية ROE، ونموذج العائد على الأصول ROA ونموذج CAMELS ونموذج القيمة المضافة EVA.

### 1- نموذج العائد على حقوق الملكية :

نموذج لتقييم أداء البنك من خلال تحليل النسب فهو يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك بمقابل مخاطر يتم اختيارها تتمثل أساسا في: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومعدل الفائدة وكذلك مخاطر التشغيل ويعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة.

نلخص هذا النموذج في:

- العائد على حقوق الملكية Return on equity <sup>1</sup> :

بحيث يعكس الربحية المتأتية عند كل وحدة واحدة من الأموال الخاصة، ويرتفع ROE عندما يزيد العائد عن الأصول ROA

$$ROE = P/E \times 100$$

**صافي الدخل Profit:** يمثل النتيجة الصافية عن إجمالي الإيرادات ناقص إجمالي النفقات.

حقوق الملكية (الأموال الخاصة) = Equity = رأس المال مدفوع + الاحتياطات + الأرباح غير موزعة.

• العائد على الأصول Return on Asset <sup>1</sup> :

يوضح هذا المؤشر العائد المتأتي من استغلال الأصول فالارتفاع في هذا المؤشر يوضح مدى فعالية الإدارة والتوظيف المثالي للمصادر المالية في البنك.

$$ROA = P/TA \times 100$$

حيث P تمثل صافي الدخل، TA: إجمالي الأصول (Total Asset)

• **معدل هامش الربح Profite Margin:** هذا المؤشر يعكس مدى كفاءة الإدارة ومدى مراقبتها لتكاليفها.

$$PM = P/TR \times 100$$

تمثل TR : إجمالي الأصول (Total Return)

• **معدل منفعة الأصول AU:** يوضح هذا المؤشر مدى استغلالية الأصول لأفضل إنتاجية منها.

$$AU = TR/TA \times 100$$

عبد اللطيف أولاد وآخرون، قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية- دراسة حالة بنكي CPA و BBA للفترة 2014 2016، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 01، 2020، ص 28

<sup>1</sup> عبد اللطيف أولاد حيمودة زوبيدة محسن بن علال بلقاسم، مرجع سابق، ص 29

- **معدل الرفع المالي EM**<sup>1</sup>: يقاس من هذا المؤشر النسبة بين الأصول ومدى تفوقها على حقوق الملكية (الأموال الخاصة)

$$EM = TA/Equity \times 100$$

#### - نموذج CAMELS لتقييم أداء البنوك :

يعتبر هذا النموذج لتقييم الأداء المالي للبنوك، بحيث يشمل النموذج مجموعة من المؤشرات المختصرة في تسمية CAMELS

- **كفاية رأس المال capital Adequacy**<sup>2</sup>:

يحدد المؤشر الملاءة المالية للبنوك ويبين مدى قدرتها على مواجهة المخاطر التي قد تصيب عناصر مكونة لميزانيتها، وتبعاً لمقررات لجنة بازل فإن نسبة المؤشر يجب أن تكون تساوي أو تفوق 8% حيث:

$$\text{كفاية رأس المال} = (\text{رأس مال مساند} + \text{رأس المال أساسي}) / \text{الأصول المرجحة بالمخاطر}$$

- **جودة المنتجات Asset Quality**<sup>3</sup>:

يعتمد المؤشر على نوعية الأصول التي تظهر في ميزانية البنك وحجم المخاطر المرتبطة بها ومدى قدرة البنك على سياستها ومراقبتها وتعامله معها وفي المجموعة التالية بعض النسب توضح جودة أصول البنك:

القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض = (القروض المتعثرة / إجمالي القروض) أكبر أو تساوي 1%  
القروض المتعثرة إلى إجمالي حقوق الملكية = (القروض المتعثرة / إجمالي حقوق الملكية) اصغر أو تساوي 1.5%.

نسبة مرونة تدني قيمة القرض = (مرونة تدني القرض / إجمالي حقوق الملكية) أكبر أو تساوي 1.5%.

<sup>1</sup> عبد اللطيف أولاد حيمودة زوييدة محسن بن علال بلقاسم، مرجع سابق، ص 29

<sup>2</sup> شناتي سامي اورزيق الياس، مدى توافق نموذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع بنوك إسلامية قراءة في نموذج

camels، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس العدد 1، افريل 2020، ص 190

<sup>3</sup> شناتي سامي اورزيق الياس، مرجع سبق ذكره ص 190

- الإدارة Management<sup>1</sup>: يعتبر مؤشر الإدارة في Camels مؤشرا نوعيا عموما يتم استخدامه لقياس جودة إدارة البنك من خلال هذه المعايير :  
الحوكمة : يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس كل من الخبرة النفسية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة .
- الموارد البشرية : يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية على مستوى البنك تقدم التوجيهات والنصائح وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين.
- عملية المراقبة والتدقيق : يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى البنك.
- نظام المعلومات : والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير دورية (شهرية، سنوية...الخ) دقيقة وفي الوقت المناسب.
- التخطيط الاستراتيجي : الذي يحدد ما إذا كان البنك قد طور منهجا متكاملًا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية تم تحديثه.
- الربحية Earning<sup>2</sup> : يقاس مؤشر الربحية عن طريق بعض النسب والمعادلات التي تظهر مقدار توليد البنك للأرباح ومدى قدرته على توزيعها واستعمالها ، ومن أهم هذه النسب العائد على حقوق الملكية ROE والعائد على الأصول ROA، وتقييم النتائج بهذه النقاط :  
القدرة على توليد الأرباح غير موزعة،  
مستوى الاستقرار في النتائج،  
مستوى تكاليف النشاطات،  
مستوى فعالية نظام الموازنة التقديرية ونظام الإعلام في المؤسسة،  
مستوى إدارة نشاطات الصرف والفوائد،
- السيولة Liquidity<sup>3</sup> : يعمل هذا المؤشر على معرفة نسب السيولة المتوفرة بالبنك ومدى قدرته على تسيير الأصول بما يتناسب مع استحقاق خصومه، أي بمدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته سواء المدى القصير أو الطويل ، ووفق نموذج CAMELS تقاس السيولة فيه بنسبتين :  
نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي الأصول=(ودائع العملاء/إجمالي الأصول) وتكون نسبة اكبر أو تساوي 75%.

<sup>1</sup> شناتي سامي اورزيق الياس، مرجع سبق ذكره ص 190، 191

<sup>2</sup> شناتي سامي اورزيق الياس، مرجع سبق ذكره ص 191

<sup>3</sup> شناتي سامي اورزيق الياس، مرجع سبق ذكره ص 191

\*نسبة إجمالي القروض ودائع العملاء=(إجمالي القروض/ودائع العملاء ) وتكون النسبة أصغر أو تساوي 80%.

• الحساسية اتجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk<sup>1</sup>: يتعلق الأمر بحساسية المحافظ الاستثمارية على مستوى البنك لمختلف أنواع المخاطر كمخاطر تقلبات سعر الصرف ومخاطر أسعار الفائدة وأسعار الأسهم في الأسواق المالية وغيرها من المخاطر، يستخدم لقياسها مقياس إحصائي معروف باسم مقياس تحت المخاطر Value at Risk اختصار ل VAR والذي يقيس الخسارة المتوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة.

### نموذج المضافة الاقتصادية Economic Value Added

باعتبار القيمة الاقتصادية مقياس لتقدير الربح المالي المتأتي عن توظيف واستثمار الأموال فهي تتمثل في الفرق بين صافي الدخل بعد اقتطاع من الإجمالي للدخل الضرائب وتكلفة رأس المال الممتلك والمقترض.

يعبر عن EVA في المعادلة التالية<sup>2</sup>:

$$EVA = \text{Adjusted NOPAT} - \text{Adjusted cost of capital}$$

Adjusted NOPAT صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب.  
Adjusted cost of capital التكلفة الكلية لرأس المال المستثمر.

### خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج ما يلي:

<sup>1</sup> شناتي سامي اورزيق الياس، مرجع سبق ذكره ص 191،192

<sup>2</sup> رامي أبو وادي، نهيل سقف الحيط، القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد 30 عدد 12، 2016، ص 2503

- مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تتجم عن عدم قدرة طرف ما في عقد مالي على الوفاء بأحد التزاماته اتجاه الطرف الآخر وهو ما يتسبب في تحمل الخسائر المالية.
- ضرورة إدارة المخاطر الائتمانية داخل البنوك عن طريق جملة من الإجراءات والتي من أهمها فكرة تنويع المخاطر الخاصة بماركوتز وكذا عملية تنويع محفظة الاستثمار وذلك من أجل التقليل والحد منها.
- الأداء المالي أحد الجوانب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية، وهو عبارة عن مقياس كمي يعبر عن مدى جودة استخدام المنشأة لأصولها و كيفية توليد الأرباح والإيرادات.
- عملية تقييم الأداء المالي هي قياس النتائج المحققة أو المتوقعة في ضوء معايير محددة مسبقا. وهذا من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وخدمة الأطراف المتداخلة التي لها علاقة بالكيان.

# الفصل الثاني

واقع الأداء المالي والبنكي في الجزائر

#### الفصل الثاني: واقع الأداء المالي والبنكي في الجزائر

في هذا الفصل سنتحدث عن واقع الأداء المالي والبنكي للبنوك التجارية الجزائرية كما سيشمل تحليل المؤشرات الخاصة بالمخاطر والأداء المالي

#### المبحث الأول: الدراسات السابقة

هنا سنتطرق إلى أبرز الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة باللغتين العربية والأجنبية إضافة إلى عملية تقييم هاته الدراسات

#### المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

(شعوبي محمد فوزي، التجاني إلهام، 2015)، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية : دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري BNA والقرض الشعبي الجزائري CPA، من خلال تحليل نتائج بعض المؤشرات المالية لهما للاستدلال على مدى تجسيد مفهومي الكفاءة والفعالية. خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية 2011، و اعتمادا على البيانات المستخرجة من القوائم المالية للبنكين.

توصلت الدراسة من خلال تحليل إحصائي لقيم المؤشرات المعنية، و من ثم المقارنة بين متوسطات النتائج المحققة للسنوات محل الدراسة، وصولا إلى جملة من النتائج أهمها : ضرورة تكامل مفهومي الكفاءة والفعالية ضمن مؤشرات تقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري BNA والقرض الشعبي الجزائري CPA.

(عزوز أحمد، 2022) تقييم ربحية البنوك الإسلامية باستخدام مؤشرات السيولة، دراسة مقارنة لبنك البركة ومصرف السلام للفترة 2012-2019

هدفت الدراسة إلى تقييم كل من مؤشرات السيولة والربحية في بنك البركة ومصرف السلام، ولتحقيق أهداف البحث تم تحليل القوائم المالية للبنوك محل الدراسة (بنك البركة ومصرف السلام) خلال الفترة 2012-2019 من أجل توضيح ربحية البنكين وبيان علاقتها بالسيولة للحكم على كفاءة المصرف في استغلال الموارد المالية التي لديه. وقد خلصت الدراسة أن بنك البركة كان أكثر تفوقا في نسب

مؤشرات السيولة والربحية قياسا بمصرف السلام، وذلك راجع لقدم وخبرة المصرف في تعاملاته من جهة وتوسع نشاطاته واستثماراته على المستوى المحلي من جهة أخرى، حيث عبرت النتائج على مدى قدرة بنك البركة على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين وعلى مدى قدرته في تحقيق الأرباح.

(رميسة كلاش، 2021)، المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي: دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (2004-2018)

حاولت هذه الدراسة الوصول إلى معرفة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف تم جمع البيانات لعينة مكونة من 12 بنكا تجاريا (عاما وخصوصا) خلال الفترة الممتدة من 2004-2018، حيث جمعت بيانات الدراسة من قواعد البيانات: Bankscope , Orbitbank مع الاعتماد على القوائم المالية للبنوك والمتحصل عليها من المركز الوطني للسجل التجاري.

تم قياس المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي باستخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، في حين تم التعبير عن المتغير المستقل المتمثل في المخاطر المالية بأربعة أنواع هي: مخاطر رأس المال المقاسة بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، مخاطر الائتمان المقاسة بنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض، مخاطر السيولة المقاسة بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ومخاطر أسعار الفائدة المقاسة بنسبة الأصول الحساسة لأسعار الفائدة إلى إجمالي الأصول. ومن أجل تحليل بيانات الدراسة تم استخدام أحد نماذج بانل وهو نموذج الآثار الفردية العشوائية لاختبار العلاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل، كما تم الاعتماد على برمجية Eviews 12 في عملية تحليل البيانات.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر رأس المال ومخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول، بالمقابل أظهرت الدراسة وجود علاقة سلبية بين مخاطر الائتمان المعبر عنها بنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ومعدل العائد على حقوق الملكية.

(فريد بولحبال، 2020) ، إدارة المخاطر ودورها في كبح وتخفيض مخاطر الائتمان البنكي في الجزائر: دراسة حالة بنك الخليج -عنابة-، جامعة عنابة، الجزائر

هدفت الدراسة إلى التعرف على كافة الأساليب والإجراءات التي تقوم بها إدارات البنوك من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن المخاطر الائتمانية بمختلف أشكالها والمحافظة عليها عند أدنى حد ممكن، كما تطرقت إلى البحث عن الطرق الناجحة لعلاج هذه الظاهرة من خلال الحلول الوقائية.

و في الأخير توصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر تقوم بمجموعة من الإجراءات الوقائية التي من شأنها الحد من المخاطر الائتمانية، وأن النماذج المعيارية لمنح الائتمان أداة فعالة لمنح ائتمان سليم. وقد تم التطرق إلى دراسة حالة إدارة مخاطر قروض استهلاكية بينك الخليج بعنابة، والذي اعتبر بنكا تجاريا في الجزائر و زاول نشاطاته منذ مارس 2004.

**(منال هاني، 2013) ، دور الأساليب الرقابية والإشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية: دراسة حالة بنك الجزائر**

تناولت هذه الدراسة موضوع الأساليب الرقابية والإشرافية للبنك المركزي من حيث إمكانية مساهمتها في إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك مع دراسة حالة بنك الجزائر، هادفة إلى إبراز الدور الرقابي للبنك المركزي في الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي وذلك بالتقليل من المخاطر الائتمانية ، حيث يلعب الجهاز المصرفي دورا مهما في عملية التمويل كونه وسيط بين أصحاب الفئات وأصحاب العجز المالي، حيث تقوم البنوك بجمع المدخرات ومنح الائتمان المصرفي.

ونظرا للتطورات التكنولوجية الهائلة والتحرر المالي وكذا رفع القيود على حركات رؤوس الأموال بين الأسواق ، أصبحت البنوك تواجه العديد من المخاطر وأبرزها المخاطر الائتمانية. وهذا مما أدى إلى الاهتمام والتركيز على كيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها وأصبح من الضروري تفعيل دور البنوك المركزية عن طريق الأساليب الرقابية و الإشرافية للوصول إلى الإدارة الجيدة للمخاطر في البنوك، وفي هذا الإطار تعمل لجنة بازل لتكون قادرة على ضمان استقرار النظام المالي وحمايته من الأزمات وهي في ذلك تواكب كل المستجدات الحاصلة على المستوى الدولي.

و بعد استعراض المفاهيم النظرية السابقة المتعلقة بالمخاطر الائتمانية، الرقابة والإشراف المركزي و كذا اتفاقيات لجنة بازل الثلاثة مع دراسة حالة بنك الجزائر. أوضحت الدراسة أن للبنك المركزي دور مهم في إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك وذلك بتطبيق أساليب رقابية و إشرافية فعالة تساعد في تأمين الاستقرار المصرفي عن طريق التحكم في المخاطر الائتمانية، وعلى البنوك المركزية تطوير

نشاطها الرقابي والإشرافي لضمان الإدارة الناجحة والفعالة للمخاطر في البنوك ومواكبة كل التطورات الحاصلة في هذا المجال.

(دحدوح نجيب، دبي علي، 2021)، أثر تدابير إدارة المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية: دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات الزمنية المقطعية للفترة 2009 - 2018

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تطبيقات إدارة المخاطر الائتمانية على تدعيم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية من خلال رصد سلسلة من العوامل التي تفسر وتساهم في حدوث الأزمات المصرفية، حيث تم اختيار مجموعة من محددات إدارة المخاطر الائتمانية التي تضمن الحفاظ على الأداء المالي الجيد. إذ تستخدم هذه الدراسة نسب كل من مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان و مخاطر كفاية رأس المال. مخاطر أسعار الفائدة كمتغيرات توضيحية و كذا العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع لتحديد قيمة الأداء المالي.

لذا قامت بمعالجة الموضوع من خلال دراسة تأثيرات مؤشرات المخاطر الائتمانية على أداء البنوك محل الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2009 إلى غاية 2018، و ذلك باستخدام نماذج بانل للسلاسل المقطعية الزمنية، وتبين أهم النتائج الخاصة بالدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة عكسية بين خصائص البنك و الأداء المالي لكل من BDL و BADR وهذا يعني أن البنوك المملوكة للدولة تتميز بانخفاض في الأداء المالي كما أن مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية لها تأثير إيجابي على تدعيم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية.

### المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

**Ineta Kristovska, Marina Kudinska and Nataliga Konovalova, Credit risk management in commercial banks**

كان الهدف من هذه الدراسة هو تحديد مستوى المخاطر الذي تمثله مجموعات مختلفة (فئات) عملاء التجزئة (المقترضين) من أجل الحد من مخاطر الائتمان ومنعها في المستقبل بالإضافة إلى تحسين إدارة المخاطر المصرفية. وتتمثل النتائج الرئيسية للدراسة في إنشاء نموذج للتصنيفات الائتمانية الداخلية للمقترضين و تطوير أساليب تحسين إدارة المخاطر في المصارف التجارية، حيث اقترحت

المقالة نموذجاً هاماً لتقييم مخاطر الائتمان على أساس تحليل العوامل للعملاء المقترضين من أجل ضمان التحكم في مستوى المخاطر الذي يشكله العملاء المحتملين في البنوك التجارية العاملة في مجال إقراض المستهلكين.

#### **UGIRASE JOSIANE MAGNIFIQUEK, THE EFFECT OF CREDIT RISK MANAGEMENT ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN RWANDA**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر إدارة المخاطر الائتمانية و الأداء المالي للبنوك التجارية في رواندا، وقد تضمنت الدراسة أربعة أهداف محددة تتمثل في تحديد كيفية تحديد مخاطر الائتمان و تحليلها، و كذا تقييمها و آلية تقدير الائتمان ورصد المخاطر التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية في رواندا.

اعتمدت وارتكزت الدراسة تصميماً وصفيًا للبحث ساعد على دراسة التأثير بين التنظيم و الأداء المالي للبنوك التجارية، ثم جمع البيانات باستخدام بيانات استبيان و تحليلها باستخدام SPSS 17 .

#### **(Olajide Solomon Fadun Diekolola Oye, 2020) Impact Of Operational Risk Management On Financial A:Performance Case Of Commercial Banks In Nigeria**

تمحورت هذه الدراسة حول الحد من المخاطر التشغيلية و تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في دولة نيجيريا مع جعل العائد على حقوق الملكية متغيراً تابعاً.

وذلك عن طريق نموذج الانحدار الخطي البسيط و لخصت نتائج هذه الدراسة في أن الممارسة السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للبنوك محل الدراسة.

#### **المطلب الثالث: تقييم الدراسات السابقة**

عند البحث في الدراسات السابقة للموضوع وجدنا عدد كبير من الدراسات حول "أثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للبنوك"، و قد توصلت إلى نتائج مختلفة من حيث تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على الأداء، هدفت إلى تقييم الأداء المالي للبنوك وهذا للبحث في الأداء والعوامل المؤثرة فيه، حيث تبين من خلال مراجعة الدراسات ذات الصلة بالموضوع أن أغلبها ركزت على نوعين من المؤشرات وهي العائد على الأصول الذي يعبر عن فعالية القرارات الإستراتيجية التي تتخذها الإدارة كما يقيس قدرة البنوك على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة من موجوداتها، والعائد

على حقوق الملكية الذي يعبر عن الأرباح التي استطاعت البنوك تحقيقها من استخدام أموال المساهمين المستثمرين لديها.

### المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الأداء المالي والمخاطر الائتمانية في الجزائر

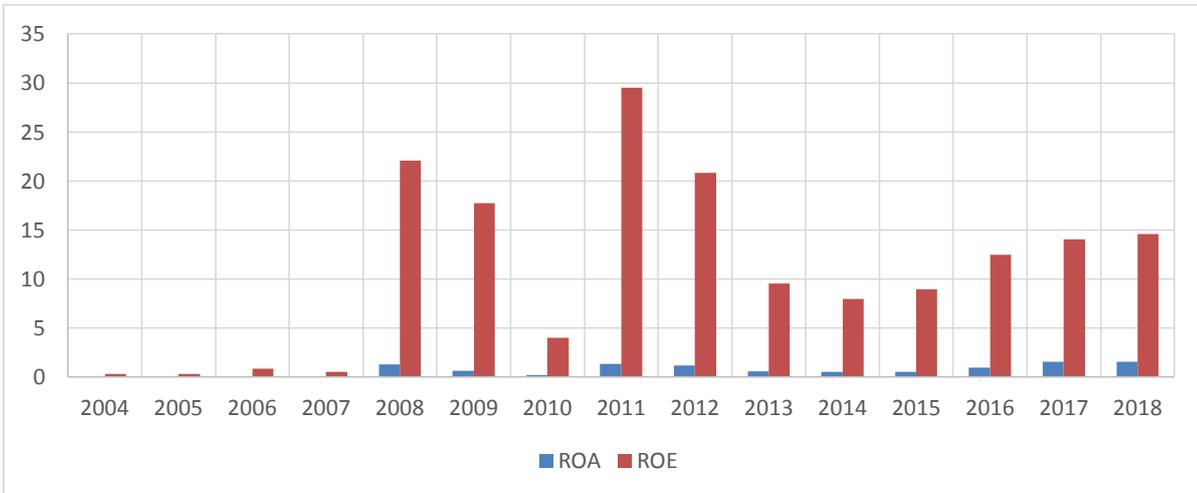
سننتقل في هذا المبحث إلى تحليل الأداء المالي ومؤشرات المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية محل الدراسة.

#### المطلب الأول: تحليل مؤشرات الأداء المالي:

من خلال مؤشرات الدراسة المتعلقة بالأداء المالي لمجموعة من البنوك التجارية في الجزائر، سنحاول أن نستعرض أهم التطورات التي شهدتها مؤشر العائد على حقوق الملكية ومؤشر العائد على الأصول خلال الفترة 2004-2018:

#### 1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):

تم إنشاؤه في 13 مارس 1982 برأس مال قدره 22 مليون دج، و يعتبر من ناحية الشكل القانوني شركة ذات أسهم، يعمل البنك منذ نحو أربعين سنة على تدعيم التنمية الإقليمية ومشاريع زبائنه بشكل فعال، بما في ذلك تمويل الفلاحة، الصناعات الغذائية، الصيد البحري وتربية المائيات. ما يشكل دعما لتنمية الاقتصاد الوطني وتحسين مستواه<sup>1</sup>، وعن تطور مؤشري العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية فقد كانت كما يلي:



شكل 01 : تحليل مؤشرات الأداء المالي لبنك (BADR)

<sup>1</sup> تم أخذه من الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" <https://badrbanque.dz/ar/>

### معدل العائد على الأصول ROA:

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن نسبة مؤشر العائد على الأصول عرف ثباتا خلال الفترة 2004-2005 بحيث بلغت نسبته حوالي 0.2 % ليرتفع خلال السنة الموالية المقدر بـ 0.2 أنها ثابتة خلال سنتي 2004 و 2005 لترتفع هذه النسبة إلى حوالي 1.32 % في سنة 2011 وذلك بعد حالة الثبات التي عرفها هذا المؤشر خاصة بعد الأزمة العالمية لسنة 2008.

### 1-معدل العائد على حقوق الملكية ROE

بالاعتماد على نسب المؤشرات المتوفرة لدينا خلال فترة الدراسة.

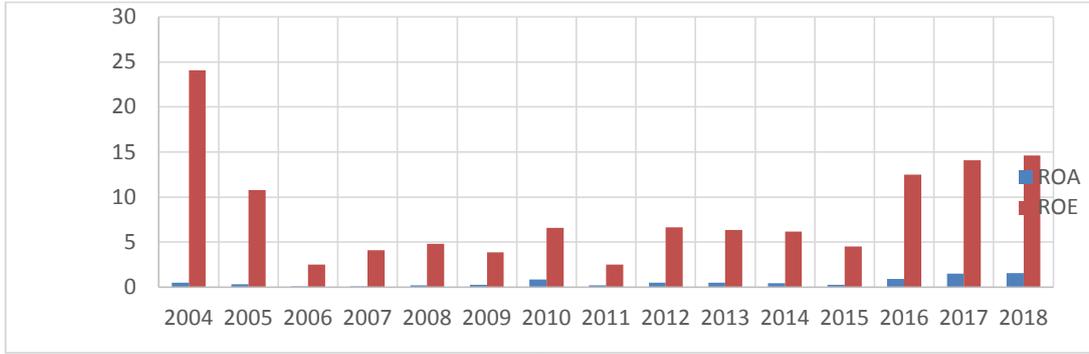
لاحظنا ارتفاع و نسب إيجابية خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية 2006 بمتوسط نسب يقدر بـ 0.48%، ثم يرتفع خلال سنة 2008 ليبلغ 22.09%. ثم يستمر بالارتفاع سنة 2009 بـ 17.73% لينخفض بعدها إلى 4.01% سنة 2010. إلا أنه عاد للارتفاع خلال سنتي 2011 و 2012 بنسبتين متتاليتين قدرتا بـ: 29.5% و 20.83% على التوالي، أما في باقي الفترة الزمنية فإنه يتذبذب و تتأرجح فيه النسب بين الارتفاع و الانخفاض. و عليه فإن انخفاض معدلات العائد على حقوق الملكية خلال الفترات المذكورة أعلاه يؤدي إلى عدم قدرة الإدارة على توظيف أموال المساهمين.

أما في فترات الارتفاع فإنه يدل على ارتفاع أرباح المساهمين وقدرة الإدارة في توظيف الأموال و منه الزيادة من أرباح المساهمين.

### 2-بنك التنمية المحلية BDL :

بنك التنمية المحلية باختصار BDL هو بنك عمومي برأس مال يصل إلى 73000000000 مليون دج، يملك شبكة مكونة من 155 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني، بمل في ذلك 147 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و 06 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن، وهو النشاط الذي ينفرد به ويميزه عن باقي البنوك.<sup>1</sup> وعن تطور مؤشري العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول لبنك التنمية المحلية فقد كانت كما يلي:

<sup>1</sup> تم أخذه من الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية bdl.dz



شكل 02 : تحليل مؤشرات الأداء المالي لبنك (BDL)

بناء على مخرجات الدراسة المتوفرة لدينا لمؤشرات الأداء المالي في بنك التنمية المحلية BDL خلال الفترة ما بين 2004 إلى 2018. توصلنا إلى ما يلي:

#### مؤشرات معدل العائد على الأصول ROA:

من خلال منحنى بيانات الدراسة يظهر معدل العائد على الأصول خلال سنة 2004 بنسبة: 0.51% ثم ينخفض خلال الفترة ما بين 2005 إلى غاية 2006 بـ 0.31% و 0.07% على التوالي.

بعدا عاد للارتفاع الفترة ما بين 2007 إلى غاية سنة 2010 لينخفض إلى 0.2% خلال سنة 2011 ثم يعود الارتفاع خلال سنتي 2012 و 2013 بـ 0.47% بقيمة ثابتة. بعدها عاد وانخفض مرة أخرى خلال سنة 2014 بـ 0.43% و 0.28% في سنة 2015 ليعود للارتفاع خلال فترة ما بين 2016 إلى غاية 2018 بمعدلات قدرها 1.33% مما يؤكد أن الإدارة خلال هذه الفترة استطاعت توظيف أموال الموارد المتاحة لديها أما فيما يخص انخفاض معدل مؤشر العائد على الأصول ROA فهذا راجع إلى عدم استغلال الموارد المتاحة بالكيفية اللازمة من أجل توليد الأرباح وتعظيمها.

#### مؤشرات العائد على حقوق الملكية ROE :

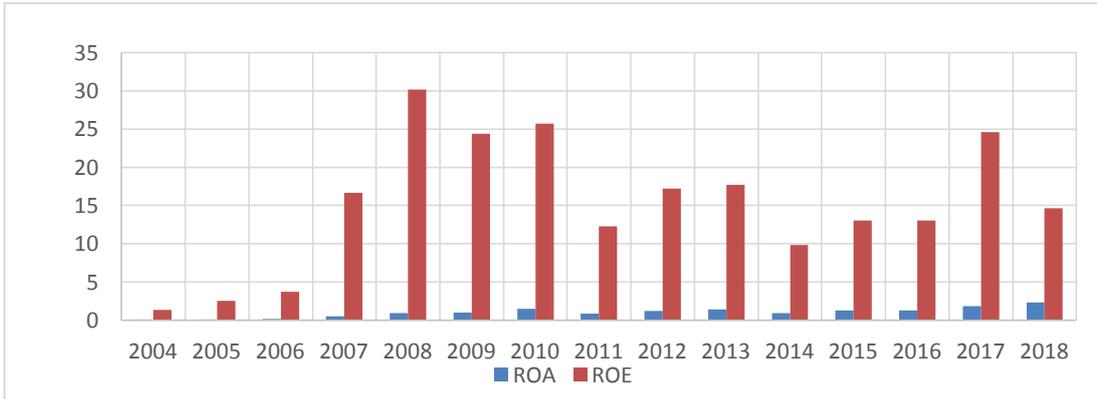
من خلال المعدلات المتوفرة لدينا في الشكل الخاص ببيانات الدراسة لبنك التنمية المحلية BDL الخاصة بمؤشر العائد على حقوق الملكية كالتالي:

كان معدل العائد على حقوق الملكية في سنة 2004 يقدر بـ: 24.04% لينخفض في سنتي 2005 و 2006 بـ 6.635% ثم ليرتفع إلى 4.12% في 2007 و 2008 بمعدل و متوسط قدره 4.45% وينخفض مرة أخرى بـ 3.84% في سنة 2009 ثم يرتفع في سنة 2010 إلى 6.61% لينخفض إلى 2.51 في سنة 2011، وبعدها عاد للارتفاع خلال سنة 2012 بـ 6.64% لينخفض ما بين سنتي 2014 و 2015 بـ 6.19% و 4.54% على التوالي ليرتفع في آخر ثلاث سنوات بداية من 2016 إلى غاية 2018 بمتوسط نسب يقدر بـ:

13.71%، فبالتالي يشير هذا الارتفاع خلال هذه الفترة الى أرباح وجود أرباح تحصل عليها المستثمرين نتيجة استثمارهم ويؤكد كفاءة الإدارة في حسن أموال المساهمين.

### 3- البنك الخارجي الجزائري BEA:

تم إنشاؤه في 01 أكتوبر 1974 برأس مال قدره 100 مليار ليحل محل القرض الليوني، الشركة العامة والبنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط، يعمل في مجال الإنتاج و التمويل البنكي لجميع القطاعات بما في ذلك النفط، النقل، مواد البناء والخدمات. كما يمكنه جمع الودائع الجارية، و في جانب الإقراض فهو يمنح القروض من أجل الاستيراد، كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين و تقديم الدعم المالي لهم<sup>1</sup>. وعن تطور مؤشري العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول للبنك الخارجي الجزائري فقد كانت كما يلي:



شكل 03 : تحليل مؤشرات الأداء المالي لبنك (BEA)

### 1- معدل العائد على الأصول ROA:

تشير بيانات الدراسة الخاصة بمؤشر العائد على الأصول خلال فترة الدراسة أنه: بداية من 2004 كان يقدر بـ 0.07% ثم ارتفع تدريجيا من سنة 2005 إلى غاية 2010 بمتوسط نسب قدر بـ: 2.88%. ثم انخفض إلى 0.84% سنة 2011 وبعدها عاد للارتفاع بـ 1.21% و 1.44% خلال سنتي 2012 و 2013. بعدها انخفض في سنة 2014 بـ 0.95% و رجع للارتفاع خلال الفترة ما بين سنة 2015 الى غاية 2018 بمتوسط بلغ 1.6825.

مما يؤكد خلال هذه الفترة ان الإدارة استطاعت استغلال الموارد المتاحة لديها في الحصول على أرباح وعوائد.

### 2- معدل العائد على حقوق الملكية ROE :

<sup>1</sup> رميسة كلاش، "المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي"، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر للفترة 2004-2018، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021-2022، ص 196

تبين من خلال بيانات الدراسة لعائد الحقوق على الملكية للبنك الخارجي الجزائري في فترة ما بين 2004 إلى غاية 2018 كالتالي:

بداية من سنة 2004 كان معدل العائد على حقوق على الملكية يشير إلى %1.33 ليرتفع من سنة 2005 إلى غاية 2008 بمتوسط بلغ %13.28 ثم يعود وينخفض في السنة الموالية ب%24.4 ويرتفع في السنة الموالية ب%25.75 ثم ينخفض مرة أخرى ب%12.28 في سنة 2011 بعدها يعود للارتفاع خلال سنتي 2012-2013 ب%17.21-17.47 على التوالي لينخفض إلى 9.84 سنة 2014 ويرتفع مرة أخرى في 2015 ب%13.05 وينخفض إلى 13.03 في سنة 2016 ثم يرتفع في سنة 2017 ب%24.6 و أحيرا ينخفض في 2018 ب%14.61.

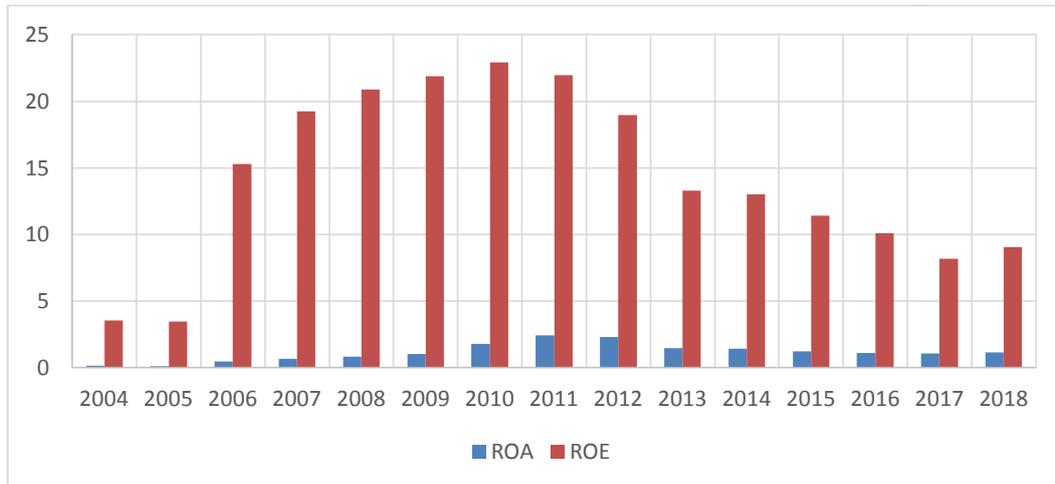
تؤدي فترات ارتفاع مؤشر العائد على حقوق الملكية على قدرة الإدارة على كفاءتها في حسن توظيف أموالها.

#### 4- البنك الوطني الجزائري BNA :

أول بنك تجاري وطني عمومي تأسس في 16 جوان 1966، عبر تأميم مجموعة مكونة من 5 بنوك (القرض العقاري التونسي الجزائري، القرض الصناعي والتجاري، البنك الباريسي الوطني، بنك باريس وهولندا)، وتمثلت وظيفته الأساسية في العمل على جمع المدخرات الوطنية ومنح القروض للقطاعات الاقتصادية الصناعية وكذا الزراعية.

كما يتمتع بشبكة استغلال واسعة، إذ وضع تحت تصرف زبائنه 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني، تشرف عليها 17 مديرية جهوية<sup>1</sup>.

وعن تطور مؤشري العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول للبنك الوطني الجزائري فقد كانت كما يلي:



شكل 04 : تحليل مؤشرات الأداء المالي لبنك (BNA)

<sup>1</sup> رميسة كلاش، مرجع سبق ذكره، ص 196

وفقا لبيانات جدول الدراسة لمؤشرات الأداء المالي ما بين 2004 و2018 للبنك الوطني الجزائري يتبين كالتالي:

### 1- معدل العائد على الأصول ROA

في سنة 2004 كان معدل العائد على الأصول يساوي 0.15 لينخفض في 2005 الى 0.12 و 0.47 سنة 2006 ليرتفع الى 0.66 في سنة 2007 و 0.83 في سنة 2008 ليواصل الارتفاع بداية من سنة 2009 الى غاية 2011 بمتوسط نسب بلغ 1.75 لينخفض بداية من سنة 2012 الى سنة 2017 بمعدل نسب يقدر بـ: 1.435 ليرتفع إلى 1.16 في 2018 يؤدي هذا الانخفاض المستمر في السنوات الأخيرة الى عدم استغلال الأمثل للموارد المتاحة لدى الإدارة ذلك سيؤدي الى انخفاض الأرباح عكس سنوات الأولى التي كانت فترة رواج.

### 2- معدل العائد على حقوق الملكية ROE

كان معدل العائد على حقوق الملكية ROE لبنك الجزائر BNA : بداية من 2004 كان المعدل يساوي 3.56% لينخفض في 2005 إلى 3.46% ثم يرتفع في 2006 إلى 15.3% ثم انخفض إلى 19.26% في سنة 2007 ليعود للارتفاع خلال الفترة ما بين 2008 الى غاية 2010 بمعدل بالغ 21.87%، ليعود للانخفاض خلال الفترة ما بين 2011 الى غاية 2018 بمعدل قدر بـ : 13.2475%

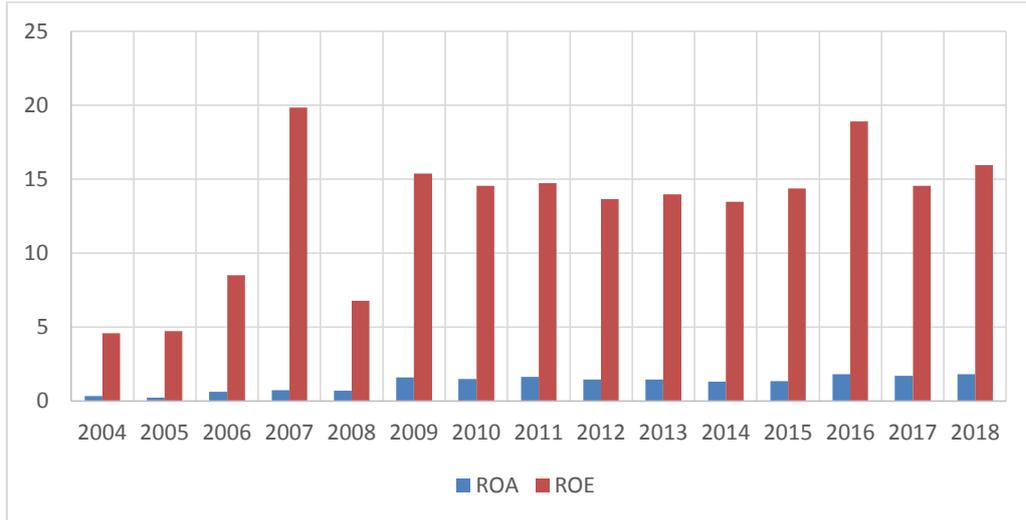
هذا الانخفاض يشير على أن الإدارة لم تحسن توظيف أموال المساهمين لديها.

### 5- بنك القرض الشعبي الجزائري CPA:

تم إنشاؤه في 29 ديسمبر 1966 نتيجة إدماج مجموعة من البنوك الموروثة من الاستعمار والمتمثلة في: البنك الشعبي التجاري الصناعي للجزائر، البنك التجاري الصناعي بوهران، البنك التجاري الصناعي بقسنطينة والبنك التجاري الصناعي بعنابة وذلك برأس مال قدره 15 مليون دج، ثم أدمجت فيه بعد ذلك ثلاثة بنوك أجنبية أخرى هي: البنك المختلط للجزائر، شركة مارسيليا للقرض والمؤسسة الفرنسية للقرض والبنك، وظيفته الأساسية تمثلت في الإشراف على التمويل قصير الأجل للقطاع الحرفي، القطاع السياحي، قطاع الصيد والتعاونات غير الفلاحية، قطاع المياه والري وأصحاب المهن الحرة<sup>1</sup>.

وعن تطور مؤشري العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري فقد كانت كما يلي:

<sup>1</sup> رميسة كلاش، مرجع سبق ذكره، ص 196



شكل 05 : تحليل مؤشرات الأداء المالي لبنك (CPA)

بناء على معطيات جدول بيانات الدراسة لمؤشرات الأداء المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال فترة ما بين 2004 الى غاية 2018 وهي كالتالي:

#### 1- معدل العائد على الأصول:

كان معدل العائد على الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري بداية من سنة 2004 يساوي 0.34% لينخفض إلى 0.25% في سنة 2005 ليرتفع وصولاً إلى 0.72% في سنة 2007 ثم ينخفض إلى 0.70 في سنة 2008. بعدها عاد للارتفاع في سنة 2009 إلى 1.61% ثم ينخفض في سنة 2010 إلى 1.51% ليعود للارتفاع سنة 2011 بـ 1.62%. ثم ينخفض خلال الفترة ما بين 2012 وصولاً إلى 2014 بمتوسط قدره 1.41% على التوالي ليرتفع إلى 1.36% و 1.81% في 2015 و 2016 على التوالي وينخفض إلى 1.71% في 2017 ثم ارتفع إلى 1.81% في سنة 2018.

تميزت هذه الفترة للبنك بالتذبذب ويعود ذلك إلى نقص في الموارد التي كان يقترضها من أجل استغلالها لتعظيم الأرباح.

#### 2- معدل العائد على حقوق الملكية :

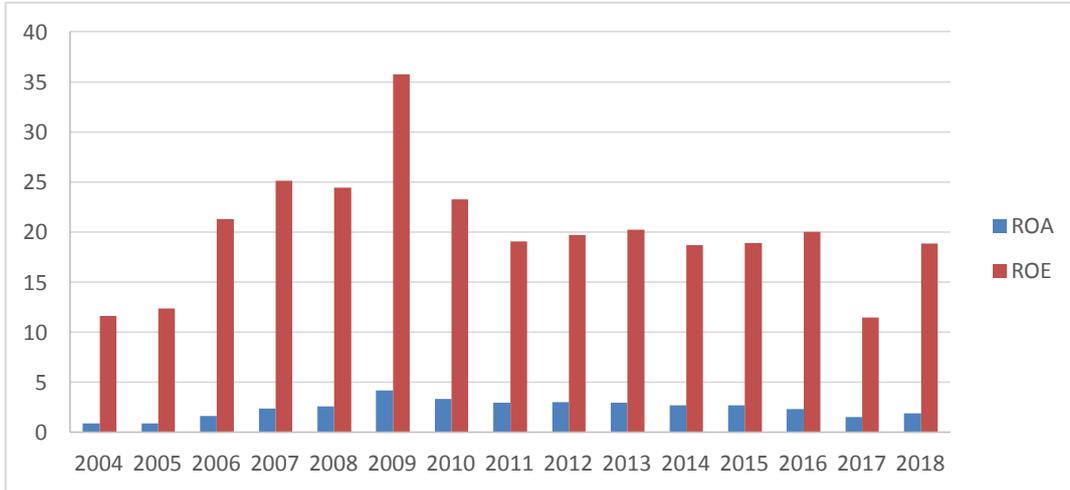
بناء على معطيات بيانات الدراسة لمؤشر العائد على حقوق الملكية لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال فترة ما بين 2004 الى غاية 2018 بداية من 2004 كان معدل العائد على حقوق الملكية يساوي 4.58 ليرتفع في سنة 2005 الى 4.73 ليرتفع خلال سنتي 2006 و 2007 بـ 8.52-19.78 على التوالي وينخفض سنة 2008 بـ 6.78 ثم في 2009 بـ 15.39 لينخفض بعدها في سنة 2010 بـ 14.57 ليرتفع الى 14.74 في سنة 2011 أما في سنة 2012 إنخفض بـ 13.66 وارتفع في سنة 2013 الى 13.99 ثم انخفض في

2014 الى 13.48 و13.39 وفي 2015 ليرتفع 2016 إلى 18.92 ولينخفض فبلغ 14.56 في سنة 2017 ليرتفع الى 15.96 في سنة 2018.

تميزت فترة ما بين 2004 و 2018 بالتذبذب في معدلات العائد على حقوق الملكية ذلك يعود الى نقص في عدد المساهمين في البنك.

#### 6- بنك البركة EL BARAKA:

بنك البركة هو أول بنك برأس مال مختلط (عام وخاص) يشترك فيه كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومجموعة البركة القابضة الدولية، تم إنشاؤه في 20 ماي 1991، برأس مال قدره 500 مليون دج، وبدأ مزاوله نشاطه بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، أما فيما يخص المساهمين فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين). وبداية من 26 سبتمبر 2003 أصبح للبنك الحق في مزاوله جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، وذلك بما يتوافق مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>. وعن تطور مؤشري العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول لبنك البركة فقد كانت كما يلي:



#### شكل 06 : تحليل مؤشرات الأداء المالي لبنك (EL BARAKA)

من خلال بيانات الدراسة خلال فترة ما بين 2004-2018 لمؤشرات الأداء المالي لبنك البركة المتمثل في مؤشر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

<sup>1</sup>تم أخذه من الموقع الرسمي لبنك البركة albaraka-bank.dz

### 1-معدل العائد على الأصول ROA:

بداية من سنة 2004 كان معدل العائد على الأصول يساوي 0.86 ليرتفع الى 0.89 من سنة 2005 الى غاية سنة 2009 ليصل إلى متوسط نسب بلغ 2.328 ثم لينخفض إلى 3.34 و 2.96 في سنتي 2010 و 2011 على التوالي ليرتفع 2.98 في سنة 2012 وينخفض إلى 2.95 في سنة 2013 و 2.66 في 2014 ليرتفع الى 2.69 في سنة 2015 ليعود للانخفاض الى 1.49-2.31 خلال سنتي 2016-2017 على التوالي ويرتفع الى 1.91 في السنة الأخيرة.

تميزت فترة ما بين 2004-2018 لبنك البركة بالتذبذب في معدلات العائد على الأصول و ذلك بسبب نقص الموارد.

### 2-معدل العائد على الملكية ROE:

اعتمادا على الشكل البياني لمؤشر العائد على الملكية ROE لبنك البركة خلال فترة ما بين 2004-2018 كان معدل العائد على حقوق الملكية بداية من سنة 2004 يساوي 11.61 % ليرتفع خلال فترة ما بين 2005 الى غاية سنة 2007 ليصل الى متوسط يبلغ 19.573% و لينخفض الى 24.4% في سنة 2008 ثم يرتفع في سنة 2009 الى 35.77% لينخفض الى 23.13% في سنة 2010 و 19.08% سنة 2011 و 19.71% في 2012 ليرتفع الى 2021 سنة 2013 لينخفض مرة أخرى الى 18.66% في سنة 2014 و 18.91% في سنة 2015 ليرتفع سنة 2016 إلى 20.01 % لينخفض سنة 2017 إلى 11.48% ليرتفع إلى 18.84% .

تميزت فترة 2004 و 2018 بارتفاع وانخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية ذلك بسبب نقص في عدد المساهمين وعدم كفاءة الإدارة في استغلال أموال المستثمرين لديها.

### المطلب الثاني: تحليل مؤشرات المخاطر الائتمانية:

- سننظر في هذا المبحث إلى تحليل مختلف البيانات والمعطيات الظاهرة في الأشكال البيانية الموضحة لبيانات الدراسة التي تمثل في معدلات ومؤشرات المخاطر الائتمانية التالية: مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال من خلال مجموعة من البنوك الجزائرية.

1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):



شكل 07 : تحليل مؤشرات المخاطر الائتمانية (BADR)

(1) مخاطر السيولة LR:

قدرت مخاطر السيولة في سنة 2004 بـ 39.511473 لترتفع خلال 2005 و 2006 بـ 40.2378809% و 46.8966027% و 58.9224632% في سنة 2007 لتتخفف إلى 51.6437858% لتستقر خلال الفترة ما بين سنة 2009 إلى غاية 2010 ليسجل بعدها ارتفاعا قويا سنة 2011 بـ 121.590873% ليعود لمرحلة الاستقرار من 2012 إلى غاية 2018.

- تميزت هذه المرحلة بارتفاع مخاطر السيولة ذلك على أن البنك لا يملك السيولة البنكية لمواجهة متطلبات السحب المفاجئة وبالتالي فإن البنك بحاجة إلى مصادر جديدة لتلبية طلبات اقتراض جديدة.

(2)- مؤشر مخاطر الائتمان CRR: بناء على جدول دراسات خلال فترة ما بين 2004-2018 لبنك BADR كان فيما يخص مؤشر مخاطر الائتمان كان معدل مخاطر الائتمان CRR في سنة 2004 بـ 7.63% ليرتفع إلى 8.3% خلال سنة 2005 لينخفض سنة 2006 بـ 4.6% و 4.72% لسنة 2007 ليرتفع بـ 5.58% سنة 2008 ثم يسجل انخفاضا خلال الفترة ما بين 2009 إلى 2011 بمتوسط بلغ 3.73% ثم ارتفع بداية من 2012 ليستقر بعدها إلى غاية 2018.

- تميزت فترة ما بين 2004 إلى 2018 لبنك البدر بانخفاض في معدلات الخطر مما يسهل عمليات التمويل وزيادة الأرباح.

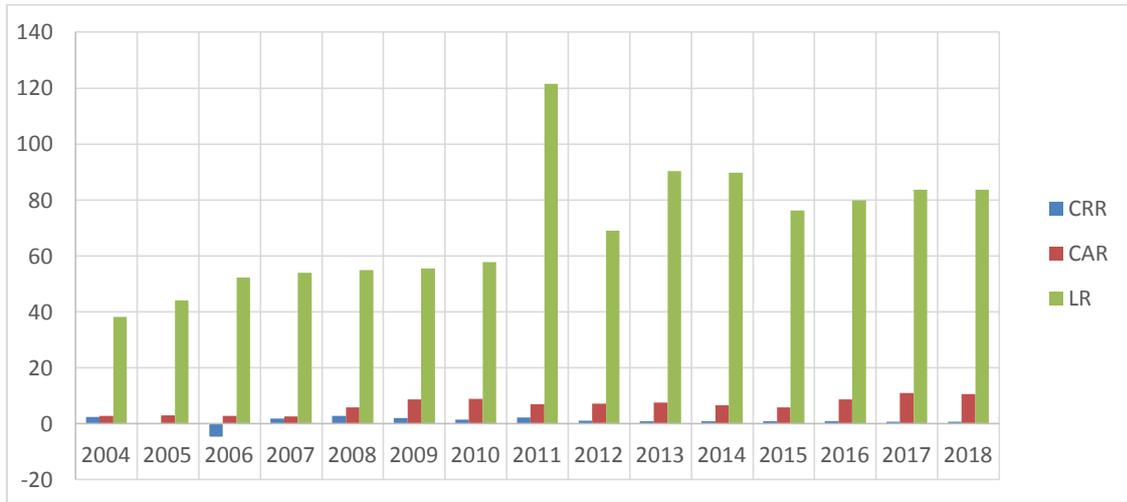
(3)- مخاطر رأس المال CAR:

كان معدل مخاطر رأس المال CAR بداية من 2004 بـ 7.42 لينخفض بـ 7 و 6.9 خلال سنتي 2005 و 2006 على التوالي ليرتفع خلال سنة 2007 بـ 8.87.

ثم ينخفض إلى 3.58 على التوالي خلال السنوات من 2008 إلى غاية 2010 و ليرتفع بمعدل بلغ 5.885 خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2011 وصولا إلى 2014 ليتواصل الارتفاع من سنة 2015 ليصل إلى 10.88 في سنة 2017 التي تعتبر أعلى قمة معدل سجلها البنك لينخفض إلى 10.64 خلال سنة 2018.

مما يدل على عدم قدرة البنك على امتصاص المخاطر الواقعة، والوفاء بالتزاماته اتجاه المقرضين.

## 2- بنك التنمية المحلية BDL :



### شكل 08 : تحليل مؤشرات المخاطر الائتمانية (BDL)

(1)- مؤشر مخاطر السيولة LR كان معدل يساوي بداية من %30.2198737 ليواصل ارتفاعه بداية من 2005 بـ %44.12777 إلى غاية سنة 2011 حيث سجل أعلى معدل يساوي 121.590873 ليستقر بداية من 2012 إلى غاية 2018.

لاحظنا وجود ارتفاع في معدلات مخاطر السيولة مما يدل على أن البنك لا يملك سيولة كافية لمواجهة السحب المفاجئ من قبل المستثمرين.

### (2)- مخاطر الائتمان CRR:

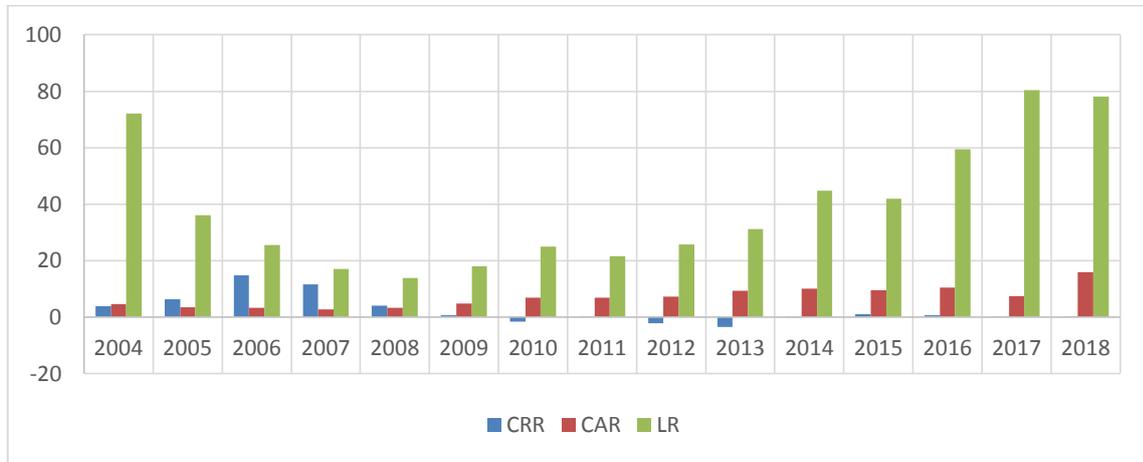
بداية سنة 2004 كان معدل مخاطر الائتمان لبنك BDL يساوي 2.31 لينخفض سنة 2005 بـ 0.14 ليسجل انخفاضا بـ 4.64 خلال سنة 2006 التي تعتبر أدنى معدل لبنك BDL ليرتفع إلى %1.79 سنة 2007 ليصل استقراره بداية من سنة 2008 إلى غاية 2018 بـ 0.68 %.

لاحظنا انخفاض في معدلات مخاطر الائتمان وذلك سيؤدي إلى وجود تسهيلات ائتمانية مما يقلل من حدوث مخاطر ويزيد من تحقيق الأرباح.

3- **مخاطر رأس المال CAR:** خلال سنة 2004 كان معدل مخاطر رأس المال CAR لبنك BDL يساوي 2.84 ليرتفع سنة 2005 ثم ينخفض إلى 2.7 في سنة 2006 التي تعتبر أدنى معدل سجله بنك BDL ثم ارتفع خلال سنة 2007 بـ 2.64 ليستقر بداية من سنة 2008 إلى غاية 2017 حيث سجل 10.88 التي تعتبر أعلى معدل سجله بنك BDL لينخفض إلى 10.64 سنة 2018.

ارتفاع هذا المعدل يدل على عدم قدرة البنك على امتصاص الخسائر، والوفاء بالتزاماته اتجاه المقرضين، أما انخفاضه فهو يدل على علاقة عكسية ترمز إلى أنه يتبع سياسة فعالة في معالجة المخاطر والحد منها.

### 3- البنك الخارجي الجزائري BEA:



شكل 09 : تحليل مؤشرات المخاطر الائتمانية (BEA)

1- **مؤشر مخاطر السيولة LR:** بداية سنة 2004 سجل بنك BEA معدل مخاطر السيولة بـ 72.0909027 لينخفض بداية سنة 2005 بـ 36.0108397 إلى غاية سنة 2008 حيث سجل خلالها معدل 13.7690451 ليرتفع مجددا في سنة 2009 بـ 17.9776932 ليستقر إلى غاية 2017 حيث سجل خلالها 80.3721373 لينخفض خلال سنة 2018 إلى 78.0606618 وهذا يدل على أن البنك قادر على الوفاء بالتزامه.

2- **مؤشر الائتمان CRR:** يسجل بنك BEA خلال سنة 2004 معدل يساوي 3.84 ليرتفع في سنة 2005 إلى 6.21 و 14.78 سنة 2006 التي تعتبر أعلى معدل سجله بنك BEA لينخفض بداية من 2007 بـ 11.6 إلى سنة 2009 حيث سجل خلالها 0.71 ويواصل الانخفاض في سنة 2010 إلى

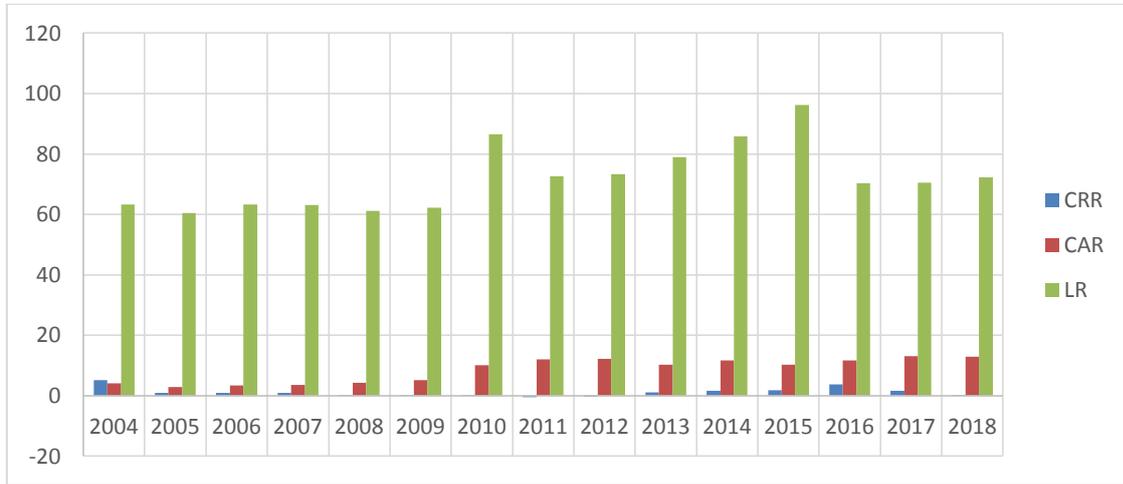
1.6 حققه بنك BEA ليرتفع إلى 0.14 خلال سنة 2011 لينخفض مرة أخرى بداية من 2012 بـ 2.28 إلى غاية سنة 2014 حيث سجل خلالها 0.01 ليستقر إلى غاية 2018 حيث سجل خلالها 0.24.

تميزت هذه المرحلة بانخفاض في معدلات الخطر مما يجعل البنك يقدم تسهيلات ائتمانية ذلك من أجل زيادة وتعظيم الأرباح.

(3)- **مخاطر رأس المال CAR** : حقق بنك BEA خلال سنة 2004 معدل مخاطر رأس المال CAR 4.67 % لتتخف في سنة 2005 إلى 3.51% ليستقر إلى غاية 2018 فيصل إلى 15.94% تعتبر أعلى معدل حققه بنك BEA.

من هذا التفاوت في النسب نلاحظ وأن البنك الخارجي الجزائري لديه مخاطر رأسمالية تصاعدية مما يدل على عدم فعالية السياسة المالية التي يتبعها في معالجة المخاطر و اكتساب ثقة المقرضين.

#### 4- البنك الوطني الجزائري BNA:



شكل 10 : تحليل مؤشرات المخاطر الائتمانية (BNA)

(1)- **مخاطر السيولة**: سجل بنك BNA بداية سنة 2004 معدل مخاطر السيولة 63.2230841 لتتخف في سنة 2005 إلى 60.4242289 ثم ارتفع إلى 63.0242148 و 63.3180376 بين 2006 و 2007 على التوالي ليستقر في سنتي 2008 و 2009 ثم يرتفع بـ 86.4493547 ثم انخفض في سنة 2011 حيث سجل خلالها 96.1335148 تعد أعلى معدل سجله بنك BNA ليستقر بداية من 2017 إلى غاية 2018 سجل 72.2310782.

لاحظنا ارتفاع في معدلات مخاطر السيولة لبنك BNA مما يدل على عدم قدرة البنك الوفاء بالتزاماته.

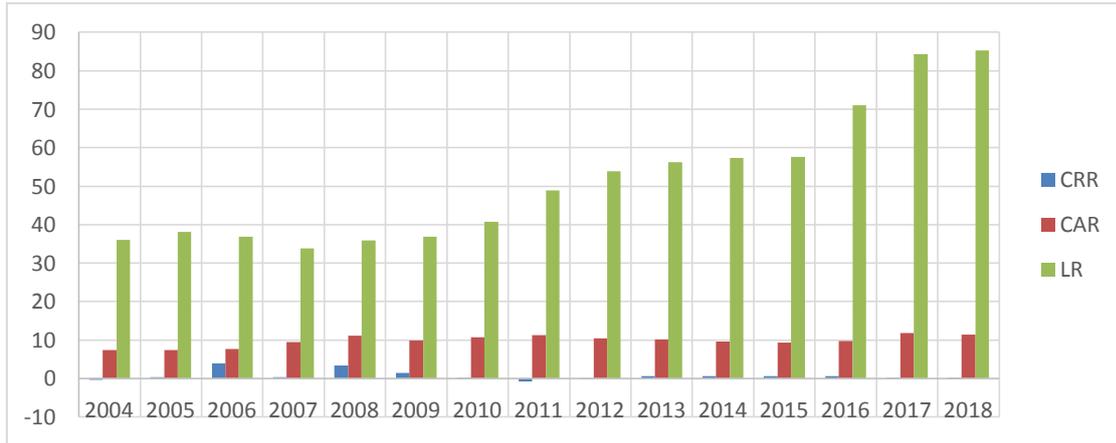
(2) - مخاطر الائتمان CRR : سجل معدل مخاطر الائتمان لبنك BNA بداية سنة 2004 بـ 5.1 % لتتخفص إلى 0.91 بداية من سنة 2005 إلى غاية 2012 خلال هذه الفترة ثم ارتفع إلى 1.09 في سنة 2013 ليستقر بداية سنة 2014 إلى غاية 2017 سجل خلالها 1.58 % لينخفض في سنة 2018 إلى 0.14.

لاحظنا وجود ارتفاعات قوية لمعدلات مخاطر الائتمان وذلك يؤدي إلى تدني مستوى تسهيلات الائتمانية مما يقلل من تحصيل الأرباح.

(3) - مخاطر رأس المال CAR : يسجل بنك BNA معدل رأس المال بداية سنة 2004 بـ 4.12 لينخفض إلى 2.84 في سنة 2005 ليرتفع إلى 3.34 و 3.49 خلال سنة 2006 و 2007 ثم بدأ يرتفع خلال فترة ما بين 2008 إلى 2012 ليسجل خلالها 12.2 ليستقر إلى غاية 2016 حيث سجل 11.62 ليرتفع إلى 12.99 خلال سنة 2017 لتصبح أعلى معدل سجله البنك ثم انخفض إلى 12.86.

ارتفاع هذا المعدل بنسب تصاعدية يدل على عدم قدرة البنك على امتصاص مخاطر كفاية رأس المال، والوفاء بواجباته اتجاه المقرضين والمستثمرين فيه.

#### 5- القرض الشعبي الجزائري CPA:



شكل 11 : تحليل مؤشرات المخاطر الائتمانية (CPA)

(1) - مؤشر مخاطر السيولة LR: من خلال معطيات جدول بيانات الدراسة لمؤشر مخاطر السيولة لبنك CPA خلال الفترة الممتدة بين 2004 إلى 2018 ومنه كان معدل مخاطر السيولة يساوي 36.0170784 ليرتفع سنة 2005 إلى 38.1672852 لينخفض سنة 2006 إلى 36.8945215 ثم يعود ليرتفع خلال فترة ممتدة ما بين 2008 إلى غاية 2018 ليصل إلى 85.3328033.

تؤكد هذه المعدلات على أن البنك CPA قادر على الوفاء بالتزاماته.

(2) - **مخاطر الائتمان CRR:** وفقا لجدول بيانات الدراسة الذي يبين نسبة معدل مخاطر الائتمان لبنك CPA خلال فترة ممتدة ما بين 2004-2018 كان كالتالي:

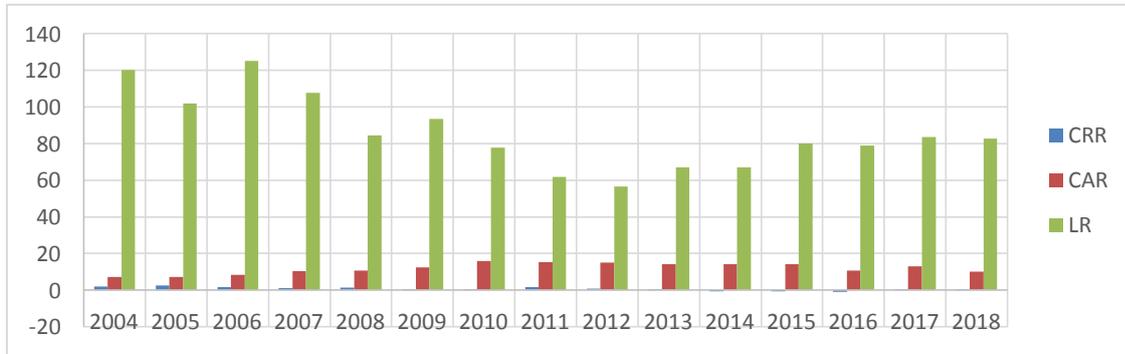
سجل بنك CPA بداية سنة 2004 معدل يساوي 0.42 ليرتفع إلى 0.87 في سنة 2005 و 4 في سنة 2006 لتتخفف إلى 0.36 في سنة 2007 ثم انخفض إلى 1.38 في سنة 2009 واصل الانخفاض إلى غاية 2012 ليصل إلى 0.04 ليرتفع إلى 0.59 في سنة 2013 و 2014 و 0.65 في سنة 2015 ثم ينخفض إلى 0.18 في سنة 2018.

- تميزت هذه الفترة لبنك CPA بانخفاض في معدلات خطر الائتمان مما يؤكد وجود تسهيلات ائتمانية.

(3) - **مخاطر رأس المال CAR:** بناء على معطيات جدول بيانات الدراسة لمؤشر مخاطر رأس المال لبنك CPA خلال فترة الممتدة ما بين 2004 إلى 2018 تبين كالتالي : خلال سنة 2004 كان معدل مخاطر رأس المال يساوي 7.41 ليرتفع إلى 7.42 في سنة 2005 ثم ينخفض في سنة 2006 بمعدل 7.7، يبدأ بالارتفاع خلال سنة 2007 و 2008 بـ 9.53 و 11.17 على التوالي ثم ينخفض إلى 9.85 في سنة 2009.

لم يستقر ابتداء من سنة 2010 إلى غاية 2013 سجل خلالها معدل 10.14 ثم ينخفض خلال فترة ما بين 2014 إلى غاية 2017 ليصل إلى 11.76 في سنة 2018.

#### 6- بنك البركة الجزائري ELBARAKA



شكل 12: تحليل مؤشرات المخاطر الائتمانية (EL BARAKA)

(1) - **مؤشر مخاطر السيولة LR:** وفقا لجدول بيانات الدراسة لبنك البركة لقياس مؤشر السيولة لفترة ممتدة ما بين 2004 إلى 2018 تبين كالتالي:

خلال سنة 2004 كان معدل مخاطر السيولة يساوي 20.3590847 لينخفض في 2005 إلى 101.891287 ثم ارتفع إلى 125.087859 في 2006 لتتخفص بداية سنة 2007 إلى 2008 ليصل خلالها 93.4929894، استقر بداية 2009 إلى غاية 2018 ليصل إلى 82.6562016.

وجود معدلات خطر السيولة مرتفعة ذلك يؤكد على أن البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته.

## (2) - مخاطر الائتمان CRR:

سجل بنك البركة بداية من سنة 2004 معدل مخاطر الائتمان بمعدل يساوي 2 ليرتفع سنة 2005 إلى 2.63 لينخفض بداية من سنة 2006 إلى غاية ب 1.61 و 1.15 في سنة 2007 ليرتفع في سنة 2008 إلى 1.32% لينخفض مرة أخرى في سنة 2009 و 2010 ليصل إلى 0.42 % ثم ارتفع إلى 1.78% لينخفض إلى 0.9 و 0.36 خلال سنة 2011 و 2012 على الترتيب ثم ليواصل الانخفاض بداية من 2013 إلى غاية 2016 ليصل 0.86 ليرتفع إلى 0.61 سنة 2017 ثم انخفض في سنة 2018 إلى 0.48.

وجود معدلات منخفضة لمخاطر الائتمان يؤكد على وجود تسهيلات ائتمانية.

(3) - مخاطر رأس المال CAR وفقا لمعطيات منحنى بيانات الدراسة لمؤشر مخاطر رأس المال CAR لبنك البركة سجل بداية 2004 معدل 7.21% لينخفض سنة 2005 إلى 7.14% ثم ارتفع إلى 8.2% ليواصل الارتفاع بداية من سنة 2007 إلى غاية سنة 2010 ليصل خلالها 15.81% ثم ينخفض بداية من سنة 2011 إلى غاية سنة 2016 ليبلغ 10.7% ليرتفع سنة 2017 إلى 12.97% ثم انخفض إلى 10.12% في سنة 2018.

هذا التذبذب يرمز إلى أن ارتفاع هذا المعدل يدل على عدم قدرة البنك على امتصاص الخسائر، والوفاء بالتزاماته وواجباته اتجاه المقرضين، أما انخفاضه فهو يدل على علاقة عكسية ترمز إلى أنه يتبع سياسة فعالة في معالجة المخاطر والتقليل منها.

## المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى توضيح أثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2009-2018، وتم الاعتماد على البيانات السنوية للفترة محل الدراسة لمجموعة من البنوك التجارية الجزائرية المتمثلة في : بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة.

بالنسبة للمخاطر الائتمانية تم التطرق إلى مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة وكذا مخاطر كفاية رأس المال. أما فيما يخص مؤشرات الأداء المالي فقد تم الاعتماد على كل من مؤشر العائد على الأصول ومؤشر العائد على حقوق الملكية.

#### 1.2. الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة

تم الاعتماد على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية PANEL DATA نظرا لما تتميز به من زيادة واضحة في دقة التنبؤ خاصة وأن نماذج التنبؤ بالاعتماد على الانحدار الخطي قد واجهت مجموعة من الانتقادات خصيصا فيما تعلق بحجم العينة ومشاكل الانحدار الزائف، ويمكن تعريف قاعدة البيانات لنماذج بانل للمقاطع العرضية والسلاسل الزمنية بأنها: مجموعة بيانات تجمع بين خصائص العينات التي تصف سلوك الأفراد أو الوحدات المقطعية خلال فترة زمنية واحدة من جهة وخصائص السلاسل الزمنية التي تبين سلوك وحدة معينة خلال فترة زمنية معينة من جهة أخرى. وتكمن أهمية هذه النماذج في دمج مجموعة من الوحدات كمشاهدات مقطعية مثل الدول والمؤسسات والأسر... إلخ خلال وحدات زمنية محددة، فبيانات البانل تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الزمن وعلى مفردات مختلفة (مقاطع)<sup>1</sup> وتتميز نماذج بانل PANEL DATA عن مجموعة من الخصائص أهمها<sup>2</sup>:

- الحصول على نتائج ذات ثقة كون معاملات النموذج يتم تقديرها بوجود درجات حرية أكثر وبوجود حجم معلومات مختلف وكبير في العينة مقارنة ببيانات السلاسل الزمنية أو بيانات المقطع العرضي.
- السماح بالدراسة ديناميكية التعديل التي تخفيها البيانات المقطعية في غالب المرات، كما أنها تسمح بالربط بين سلوك مفردات العينة عبر مختلف المراحل الزمنية.
- تتضمن بيانات بانل معلومات حول كل من الديناميكيات الزمنية والوحدات الفردية وهو ما يسمح بالتحكم في تأثير المتغيرات غير الموجودة أو غير الملاحظة والتي تقودنا إلى انحدار منحاز.
- تقبل نماذج بانل الاعتماد على الاختلافات بين الأفراد في تخفيض التداخل الخطي بين المتغيرات في فترات زمنية متغيرة.

ويقوم تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية على مجموعة من الخطوات أهمها<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> دحمانى رضا، حواس أمين، دور التطوير المالي في الرباط انفتاح- نمو: دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل لبلدان مينا، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، سنة 2022، ص 12.

<sup>2</sup> Hsiao. C, Panel data analysis—advantages and challenges, Wise Working Paper Series, vol 16, 2007, p 3.

<sup>3</sup> علي عماد الدين إبراهيم، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، تحت النشر لسنة 2023، مجلد 43، عدد 02، ص 101.

- اختبار التجانس لـ **Hsiao test**؛
- دراسة سكون أو استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية؛
- تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية؛
- اختيار النموذج الملائم؛
- فحص مدى توافق النموذج؛
- تحليل نتائج ومخرجات معلمات النموذج المقدر.

### 1. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية

بعد التأكد من استطاعة استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، تأتي المرحلة الموالية والتي يتم من خلالها التأكد من استقرار السلاسل الزمنية محل الدراسة، فإذا كانت هذه السلاسل غير ساكنة فإن استخدامها في التقدير يؤدي إلى نتائج مضللة وزائفة في غالب الأحيان، ومن أجل هذا الغرض سنقوم باستخدام الاختبارات التالية وتطبيقها على كل متغير من متغيرات الدراسة: اختبار LLC المقترح من طرف كل من (Levin, Lin & Shin (2002) و اختبار IPS المقترح من طرف Lm, Pesaran & Shin(2003) وكذا اختبار Fisher-ADF.

وتتمثل فرضية العدم للاختبارات الثلاثة (LLC, IPS, ADF) في وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، أما عن الفرضية البديلة فنقوم على أساس عدم وجود جذر وحدوي أي أن السلسلة الزمنية مستقرة عند مستوى معنوية معين.

### 6.1.3 تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

يتم تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية في ثلاث أشكال رئيسية<sup>1</sup>:

#### ❖ نموذج الانحدار التجميعي

يعتبر النموذج التجميعي من النماذج التي يتم معاملتها مثل النماذج الكلاسيكية المدمجة (Polled Regression) والذي يتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية، وتكون جميع معاملات النموذج

$\alpha_i$  و  $\beta_i$  ثابتة عبر الزمن، ويمكن صياغة النموذج التجميعي كمايلي:  $i=1, 2, 3, \dots, N$

$$Y_{it} = \alpha + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad t=1, 2, \dots, T$$

بحيث:  $E(\varepsilon_{it}) = 0$  و  $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_e^2$

وفي حال اختلاف الأثر الفردي عبر الوحدات فإن النموذج يتفرع إلى النموذجين (المالكي، 2013):

#### ❖ نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model)

<sup>1</sup> مسري نذير، أثر وسائل الدفع الالكتروني على أداء البنوك، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة تونس، بدون سنة نشر، ص 190.

يعمل نموذج التأثيرات الثابتة على معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدى من خلال جعل معلمة القاطع  $\alpha_i$  مختلفة من مجموعة إلى أخرى، مع بقاء المعاملات  $\beta_i$  ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه يمكن صياغة النموذج كمايلي (علي ، تحت النشر لسنة 2023):

$$Y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i=1, 2, 3, \dots, N \quad t=1, 2, \dots, T$$

حيث:  $E(\varepsilon_{it}) = 0$  و  $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة  $\alpha_i$  ثابتة أي لا تتغير عبر الزمن لكل مجموعة البيانات المقطعية وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية **Least Squares Dummy Variable** بإضافة متغيرات وهمية عددها  $N-1$  ليأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$i=1, 2, 3, \dots, N \quad t=1, 2, \dots, T$$

$$Y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث يمثل المقدار  $\alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d$  التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القاطع  $\alpha$ .

#### ❖ نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ  $\varepsilon_{it}$  ذو توزيع طبيعي بمتوسط معدوم وتباين ثابت مساوي لـ  $\sigma_\varepsilon^2$ ، ولكي تكون معلمات النموذج المقدر (نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة لابد أن يكون تباين الخطأ لجميع المشاهدات المقطعية ثابتا، وليس هناك ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية معينة، أما في حالة عدم توافر أي شرط من الشروط السابقة فسوف يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

ويعامل القاطع في نموذج التأثيرات العشوائية كمتغير عشوائي له مقدار ثابت  $\mu$ ، ويأخذ نموذج التأثيرات العشوائية الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \quad i=1, 2, 3, \dots, N \quad t=1, 2, \dots, T$$

حيث:

$v_i$  يمثل حد الخطأ العشوائي في مجموعة البيانات المقطعية  $i$  المعبر عن الانحرافات العشوائية لكل مجموعة من البيانات خلال الفترة الزمنية، والتي ترجع إلى عوامل أخرى خارج حدود النموذج، ويتم تقدير النموذج باستخدام أسلوب المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares) (GLS)

وعند اجراء الدراسات التطبيقية غالبا ما يطرح الباحث التساؤل التالي:

أين النموجين أفضل FEM أو REM ؟

والاجابة على هذا التساؤل تعتمد على الافتراضات التي يضعها الباحث عن مختلف مواصفات النموذج مثل المتغيرات المفسرة وعلاقتها، حد الخطأ، الارتباط الخطي وغيرها، وقد تم ذكر أربعة أسباب للمفاضلة بين النموذجين كما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ عندما تكون N (التي تعني عدد بيانات السلاسل الزمنية) كبيرة وعدد البيانات المقطعية N قليلة فيفضل استخدام FEM.
- ✓ عندما تكون N كبيرة و T صغيرة ولدينا اعتقاد قوي أن الشركات أو الوحدات المتعلقة بالبيانات المقطعية لم يتم سحبها بشكل عشوائي من عينة كبيرة فهنا استخدام FEM أفضل.
- ✓ عندما يكون عنصر الخطأ العشوائي مرتبطاً مع أحد المتغيرات المفسرة فإن نموذج REM سيعطي نتائج متحيزة، في حين سيقدم FEM نتائج غير متحيزة.
- ✓ إذا كانت N كبيرة و T صغيرة وإذا كانت افتراضات REM متحققة فإنه سيكون أكثر كفاءة من استخدام FEM.

### 2.3. تحديد نموذج الدراسة

شملت الدراسة عينة من البنوك الجزائرية كبيانات مقطعية (تمثلت في 06 بنوك تجارية نشطة بالجزائر)، وتم اختيار هذه البنوك نظراً لتوفر البيانات الاحصائية الخاصة بها، أما عن الفترة الزمنية التي اعتمدها فكانت من 2009 إلى غاية 2018 وهي فترة الدراسة التي توفرت فيها البيانات (وبوضع عدد البنوك هو N=06 وطول فترة الدراسة هو T=10 يصبح حجم العينة هو (N\*T=60) أما عن مصدر بيانات الدراسة فتمثلت في التقارير السنوية للبنوك التجارية محل الدراسة.

### 1.2.3 متغيرات الدراسة

في محاولة تحديد تأثير المخاطر الائتمانية التي تعتبر المتغير المستقل على مؤشرات الأداء المالي على عينة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر كمتغير تابع خلال الفترة الممتدة 2009-2018، تم صياغة النموذج وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$g(x) = \alpha + \sum \beta_i X_i$$

بحيث:

المتغيرات التابعة:

❖ **مؤشرات الأداء المالي g:** حاولنا من خلال اعتماد مؤشرات الأداء المالي المتمثلة في معدل العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية. من أجل تحليل تأثير المخاطر الائتمانية على هذه المؤشرات، وعدم توفر مؤشرات الأداء المالي الأخرى وصعوبة الحصول عليها من طرف البنوك

<sup>1</sup> المالكي سميرة بنت سعيد، العلاقة بين حجم المنشأة الصناعية والتقدم التقني في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود-المملكة العربية السعودية، سنة 2013، ص 82.

النشطة في الجزائر ساهم في حصر هذه المؤشرات والاكتفاء بمؤشرين فقط ، ويمكن التعريف بمؤشرات الأداء المالي المستخدمة في هذه الدراسة كمتغيرات تابعة  $X_{lit}$  كما يلي:

❖ **معدل العائد على الأصول Return on Assets**: يشير هذا المؤشر إلى قدرة البنك على تحقيق الأرباح من الأصول المتاحة بفعالية، وتعكس زيادة نسبة هذا المؤشر زيادة مستوى كفاءة إدارة الأصول المملوكة، ويتم حساب المؤشر بقسمة الربح السنوي الصافي على اجمالي الأصول، ويجب أن تكون النسبة أكبر من 1 % للقول أن البنك يشغل الموجودات بفعالية.

❖ **نسبة العائد على حقوق الملكية Rate of Return on Equity**:

يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة البنك في استخدام أموال المساهمين، ويعبر عن المداخيل المتأتية من توظيف أموال المساهمين في مختلف العمليات الاستثمارية التي يقوم بها البنك، ويتم قياس هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الدخل السنوي على اجمالي حقوق الملكية، ويفضل أن تكون قيمة هذا المؤشر أكبر من 15% للقول بأن البنك يحسن توظيف أموال المساهمين بكفاءة.

**المتغيرات المستقلة:** تتمثل في المخاطر الائتمانية

1- **مخاطر السيولة** : يعمل هذا المؤشر على معرفة نسب السيولة المتوفرة بالبنك ومدى قدرته على تسيير الأصول بما يتناسب مع استحقاق خصومه، أي بمدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته سواء المدى القصير أو الطويل<sup>1</sup>.

2- **مخاطر كفاية رأس المال**: يحدد المؤشر الملاءة المالية للبنوك وبيّن مدى قدرتها على مواجهة المخاطر التي قد تصيب عناصر مكونة لميزانيتها، وتبعاً لمقررات لجنة بازل فإن نسبة المؤشر يجب أن تكون تساوي أو تفوق 8% حيث:

كفاية رأس المال = (رأس مال مساند + رأس المال أساسي) / الأصول المرجحة بالمخاطر<sup>2</sup>

3- **مخاطر الائتمان**: هي مخاطر الخسارة التي تتجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته باتجاه الطرف الآخر وهو ما يتسبب في تحمل لخسارة مالية<sup>3</sup>.

وحاولنا من خلال هذه الدراسة أن نحدد تأثير المخاطر الائتمانية على البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2009-2018 على مجموعة من مؤشرات الأداء المالي، والتي تم من خلالها تحديد نموذجين بحسب مؤشرات الأداء المعتمدة في دراستنا، وذلك لفصل تأثيرات المخاطر الائتمانية على مؤشرات الأداء المالي، وهو الافتراض النابع من كون هذه التأثيرات تختلف من مؤشر لآخر:

<sup>1</sup> شناتي سامي اورزيق الياس، مدى توافق نموذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع بنوك إسلامية قراءة في نموذج

camels، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس العدد 1، افريل 2020، ص 190

<sup>2</sup> شناتي سامي اورزيق الياس، مرجع سبق ذكره ص 191، 192

<sup>3</sup> الموقع الالكتروني albaraka.com

النموذج الأول:  $ROE = (LR, CAR, CRR)$

النموذج الثاني:  $ROA = (LR, CAR, CRR)$

بحيث:

- ❖ LR: تمثل نسبة مخاطر السيولة خلال الفترة 2009-2018.
  - ❖ CAR: تمثل نسبة مخاطر رأس المال خلال الفترة 2009-2018.
  - ❖ CRR: تمثل نسبة مخاطر الائتمان خلال الفترة 2009-2018.
- البيانات كلها مستخرجة من التقارير السنوية للبنوك التجارية محل الدراسة.

### 2.1.2 اختبارات الاستقرار

وتعتمد اختبارات جذر الوحدة على القيمة المطلقة للمعلمة  $a_i$  فإذا كانت  $|a_i| < 1$  فنقول عندئذ أن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدوي (السلسلة مستقرة)، أما إن كانت  $|a_i| \geq 1$  فنقول عندئذ أن السلسلة تحتوي على جذر وحدوي (السلسلة غير مستقرة)، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار جذر الوحدة لبيانات الدراسة بالاعتماد على اختبار Levin & Lin, chu القائم على اختبار ديكي فولر بحيث إن معاملات الإبطاء للمتغير التابع تكون متجانسة بين جميع وحدات البانل، و تم الاستعانة أيضا باختبار الاستقرار لـ Lm, Pesaran & Shin الذي افترض أن الفترات تكون متساوية بين جميع مقاطع النموذج (البيانات المقطعية متوازنة):

الجدول رقم (1-2): اختبارات جذر الوحدة

الفرق الأول			المستوى				
None	C	T&C	None	C	T&C		
-	1.524-	0.278-	-	1.143	0.288	IPS Test	ROA
-6.245	-4.896	-5.460	0.507-	0.067	-3.116	LLC Test	
-	2.281-	1.244-	-	0.547-	0.009-	IPS Test	ROE
7.148-	5.671-	9.663-	2.007-	2.209-	3.400-	LLC Test	
-	-5.612	-1.590	-	0.883-	-2.300	IPS Test	LR
-13.217	-16.163	-12.060	1.409	-2.952	-12.812	LLC Test	
-	-1.618	-1.047	-	-1.054	0.257	IPS Test	CRR
-6.855	-2.516	-11.629	-3.631	-1.886	0.626	LLC Test	
-	-1.899	-0.183	-	0.008	-0.005	IPS Test	CAR
-6.569	-3.603	-2.219	0.037	0.500	-1.762	LLC Test	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.0

من خلال الجدول الخاص باختبارات جذر الوحدة نلاحظ أن متغير العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية. كلها مستقرة في المستوى وفقا لاختبار LLC Test ، وعن متغير مخاطر السيولة، الائتمان و مخاطر كفاية رأس المال فتبين أنها مستقرة في الفرق الأول.

### 3.2.3 المفاضلة بين النماذج المستخدمة

لتحديد أي النماذج أفضل لاستخدامه في التحليل الاحصائي، سنحاول أن نطبق ثلاثة اختبارات هي: اختبار فيشر F-TEST للمفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع PRM ونموذج الآثار الثابتة FEM، واختبار مضاعف لاغرونج المقترح من طرف Breusch & Pagan 1980 للمفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع PRM ونموذج الآثار العشوائية REM، واختبار هوسمان المقترح من طرف Hausman 1987 للمفاضلة بين FEM و REM، وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

### اختبار فيشر للمفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع PRM ونموذج الآثار الثابتة FEM

تتم المفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع PRM ونموذج الآثار الثابتة FEM بواسطة معادلة فيشر القائمة على قيمة معامل التحديد لكل من نموذج الانحدار المجمع PRM ونموذج الآثار الثابتة FEM، حيث يتم صياغة الفرضيات كما يلي:

فرضية العدم تنص على أن: الثوابت في مقاطع النموذج كلها متساوية وعند تحقق هذا الشرط فإن نموذج الانحدار المجمع PRM هو النموذج الكفؤ ( إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر أصغر من القيمة الجدولية)

أما الفرضية البديلة فتتص على أن نموذج الآثار الثابتة FEM أفضل من نموذج الانحدار المجمع PRM، ويتم حساب قيمة F يدويا بالاعتماد على قيمة  $R^2$  لنموذج PRM ونموذج FEM.

## 4 تقدير النماذج

### a. تقدير النموذج الأول المتعلق بمؤشر العائد على الأصول ROA

سنحاول من خلال هذا الجزء تحليل تأثير المخاطر الائتمانية على مؤشر العائد على الأصول ROA، وسنقوم بتقدير نموذج الانحدار التجميعي PRM ونموذج الآثار الثابتة FEM للمفاضلة بينهما، ومن ثم نقوم بالمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية:

### الجدول رقم (2-2): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي ل ROA

<b>Dependent Variable: ROA</b>				
<b>Method: Panel Least Squares</b>				
<b>Sample: 2009 2018</b>				
<b>Periods included: 10</b>				
<b>Cross-sections included: 6</b>				
<b>Total panel (balanced) observations: 60</b>				
<b>Variable</b>	<b>Coefficient</b>	<b>Std. Error</b>	<b>t-Statistic</b>	<b>Prob.</b>

LR	-0.000815	0.003575	-0.227865	0.8206
CRR	<b>-0.120318</b>	<b>0.043072</b>	<b>-2.793433</b>	<b>0.0071</b>
CAR	<b>0.222776</b>	<b>0.023509</b>	<b>9.476194</b>	<b>0.0000</b>
C	<b>-0.623044</b>	<b>0.26933</b>	<b>-2.313311</b>	<b>0.0244</b>
R-squared	0.640943	Mean dependent var		1.460167
Adjusted R-squared	0.621708	S.D. dependent var		0.819002
S.E. of regression	0.503731	Akaike info criterion		1.530791
Sum squared resid	14.2097	Schwarz criterion		1.670414
Log likelihood	-41.92372	Hannan-Quinn criter.		1.585405
F-statistic	33.32143	Durbin-Watson stat		0.953593
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.0

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة F لنموذج الانحدار التجميعي كانت مساوية لـ 33.321.

الجدول رقم (3-2) : نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة ل ROA

<b>Method: Panel Least Squares</b>				
<b>Sample: 2009 2018</b>				
<b>Periods included: 10</b>				
<b>Cross-sections included: 6</b>				
<b>Total panel (balanced) observations: 60</b>				
<b>Variable</b>	<b>Coefficient</b>	<b>Std. Error</b>	<b>t-Statistic</b>	<b>Prob.</b>
LR	0.003491	0.003832	0.910869	0.3666
CRR	-0.07216	0.037269	-1.93618	0.0584
CAR	0.12926	0.028028	4.611729	0.000
C	-0.002518	0.316751	-0.00794	0.9937
<b>Effects Specification</b>				
<b>Cross-section fixed (dummy variables)</b>				
<b>R-squared</b>	0.772484	Mean dependent var		1.460167
<b>Adjusted R-squared</b>	0.736795	S.D. dependent var		0.819002
<b>S.E. of regression</b>	0.420177	Akaike info criterion		1.241197
<b>Sum squared resid</b>	9.003963	Schwarz criterion		1.555349
<b>Log likelihood</b>	-28.23592	Hannan-Quinn criter.		1.364079
<b>F-statistic</b>	21.64502	Durbin-Watson stat		0.989636
<b>Prob(F-statistic)</b>	0			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.0

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة F لنموذج الآثار الثابتة كانت في حدود 21.64.

وللمفاضلة بين النموذجين المقدرين نقوم بحساب F على النحو التالي:

$$F_{(n-1, nT-n-k)} = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PRM}^2) / n - 1}{(1 - R_{FEM}^2) / (n - k)}$$

بحيث  $k$  تمثل عدد المعلمات المقدرّة في نموذج التأثيرات الثابتة، وعليه وبعد حساب قيمة  $F$ ، وجدنا أن القيمة المحسوبة له كانت في حدود 0.90344.

وبمقارنة قيمة  $F$  المحسوبة (0.903) مع قيمة  $F$  الجدولية (2.758) عند مستوى معنوية 5 % نلاحظ أن قيمة المحسوبة  $F$  أقل من قيمة  $F$  الجدولية عند مستوى 5 % وعليه نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل الذي ينص على أن نموذج الانحدار التجميعي أفضل.

### تفسير النموذج:

من خلال معلمات نموذج الانحدار التجميعي نلاحظ أن معلمات مخاطر الائتمان  $CRR$ ، مخاطر رأس المال  $CAR$  والثابت  $C$  معنوية عند مستوى 5 % كون القيمة الاحتمالية لهذه المعلمات أقل من 0.05، ونصت هذه التأثيرات على أن:

- كلما زادت قيمة مخاطر الائتمان  $CRR$  بوحدة واحدة كلما انخفض معامل العائد على الأصول بـ 0.12 وحدة، وهو ما يدل على أن  $CRR$  يؤثر سلبا على أداء البنوك التجارية الناشطة في الجزائر، وهو ما يعكس أن مخصصات القروض غير كافية مقارنة بحجم الائتمان المقدم من طرف البنوك، وغالبا ما يتم تفسير ذلك بتدني مستوى التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي القروض تكون كبيرة، الأمر الذي ينعكس على زيادة الخسائر المحتملة ومن ثم عدم تحقيق الأرباح المتوقعة، وبالتالي فإن العلاقة بين هذه النسبة وربحية البنك هي علاقة سلبية.
- كلما زادت قيمة مخاطر رأس المال  $CAR$  بوحدة واحدة كلما زاد معامل العائد على الأصول بـ 0.22 وحدة، وهو ما يدل على أن مخاطر رأس المال  $CAR$  يؤثر ايجابا على أداء البنوك التجارية الناشطة في الجزائر من خلال معامل العائد على الأصول، مما يدل على أن البنك قادر على الوفاء بالتزاماته اتجاه المقترضين.

### b. تقدير النموذج الثاني المتعلق بمؤشر العائد على حقوق الملكية ROE

سنحاول من خلال هذا الجزء تحليل تأثير المخاطر الائتمانية على مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE، وسنقوم بتقدير نموذج الانحدار التجميعي PRM ونموذج الآثار الثابتة FEM للمفاضلة بينهما، ومن ثم نقوم بالمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية:

الجدول رقم (2-4): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي ل ROE

<b>Dependent Variable: ROE</b>
<b>Method: Panel Least Squares</b>
<b>Sample: 2009 2018</b>

Periods included: 10				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 60				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LR	-0.037189	0.041524	-0.895614	0.3743
CRR	-1.605294	0.500252	-3.208972	0.0022
CAR	0.728087	0.273043	2.666562	0.0100
C	10.70669	3.128111	3.422734	0.0012
R-squared	0.234890	Mean dependent var		14.93717
Adjusted R-squared	0.193902	S.D. dependent var		6.516313
S.E. of regression	5.850538	Akaike info criterion		6.435285
Sum squared resid	1916.812	Schwarz criterion		6.574908
Log likelihood	-189.0585	Hannan-Quinn criter.		6.489899
F-statistic	5.730708	Durbin-Watson stat		1.022113
Prob(F-statistic)	0.001714			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.0

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة F لنموذج الانحدار التجميعي كانت مساوية لـ 5.73.

1- كلما زادت قيمة مخاطر الائتمان CRR بوحدة واحدة كلما انخفض معامل العائد على الملكية بـ 1.6 وحدة، وهو ما يدل على أن مخاطر رأس المال CRR يؤثر سلبا على أداء البنوك التجارية الناشطة في الجزائر.

كلما زادت قيمة مخاطر رأس المال CAR بوحدة واحدة كلما زاد معامل العائد على الملكية بـ 0.72 وحدة، وهو ما يدل على أن مخاطر رأس المال CAR يؤثر ايجابا على أداء البنوك التجارية الناشطة في الجزائر من خلال معامل العائد على الأصول، مما يدل على أن البنك قادر على الوفاء بالتزاماته تجاه المقترضين.

الجدول رقم (5-2): نتائج تقدير نموذج الأثار الثابتة لـ ROE

Dependent Variable: ROE				
Method: Panel Least Squares				
Sample: 2009 2018				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 60				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LR	0.020151	0.047907	0.420633	0.6758
CRR	-1.147695	0.465899	-2.46339	0.0172
CAR	-0.226580	0.350379	-0.64667	0.5207

C	16.19122	3.959653	4.089051	0.0002
<b>Cross-section fixed (dummy variables)</b>				
<b>R-squared</b>	0.438363	Mean dependent var		14.93717
<b>Adjusted R-squared</b>	0.350263	S.D. dependent var		6.516313
<b>S.E. of regression</b>	5.252557	Akaike info criterion		6.292788
<b>Sum squared resid</b>	1407.057	Schwarz criterion		6.606940
<b>Log likelihood</b>	-179.7836	Hannan-Quinn criter.		6.415670
<b>F-statistic</b>	4.975745	Durbin-Watson stat		1.177161
<b>Prob(F-statistic)</b>	0.000138			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.0

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة F لنموذج الآثار الثابتة كانت في حدود 4.97.

وللمفاضلة بين النموذجين المقدرين نقوم بحساب F على النحو التالي:

$$F_{(n-1, nT-n-k)} = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PRM}^2) / n - 1}{(1 - R_{FEM}^2) / (n - k)}$$

بحيث k تمثل عدد المعلمات المقدرة في نموذج التأثيرات الثابتة ، وعليه وبعد حساب قيمة F، وجدنا أن القيمة المحسوبة له كانت في حدود 3.1677.

وبمقارنة قيمة F المحسوبة (3.1677) مع قيمة F الجدولية (2.758) عند مستوى معنوية 5 % نلاحظ أن قيمة المحسوبة F أقل من قيمة F الجدولية عند مستوى 5 % وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن نموذج الآثار الثابتة افضل من نموذج الانحدار التجميعي.

المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية:

كما أشرنا أنفا تتم المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية من خلال اختبار هوسمان HAUSMAN والذي يتم على أساسه اعتماد وتفسير نموذج الدراسة.

الجدول رقم (6-2): نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية لـ ROE

<b>Dependent Variable: ROE</b>				
<b>Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)</b>				
<b>Sample: 2009 2018</b>				
<b>Periods included: 10</b>				
<b>Cross-sections included: 6</b>				
<b>Total panel (balanced) observations: 60</b>				
<b>Variable</b>	<b>Coefficient</b>	<b>Std. Error</b>	<b>t-Statistic</b>	<b>Prob.</b>
<b>LR</b>	-0.037189	0.037280	-0.997576	0.3228
<b>CRR</b>	-1.605294	0.449121	-3.574300	0.0007

CAR	-0.728087	0.245136	-2.970139	0.0044
C	10.70669	2.808388	3.812397	0.0003
<b>Effects Specification</b>				
	<b>S.D.</b>			<b>Rho</b>
Cross-section random			0	0
Idiosyncratic random			0.420177	1
<b>Weighted Statistics</b>				
R-squared	0.234890	Mean dependent var		14.93717
Adjusted R-squared	0.193902	S.D. dependent var	6.516313	
S.E. of regression	5.850538	Sum squared resid	1916.812	
F-statistic	5.730708	Durbin-Watson stat	1.022113	
Prob(F-statistic)	0.001714			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.0

1- كلما زادت قيمة مخاطر الائتمان CRR بوحدة واحدة كلما انخفض معامل العائد على حقوق الملكية بـ 1.60 وحدة، وهو ما يدل على أن مؤشر مخاطر رأس المال CRR يؤثر سلبا على أداء البنوك التجارية النشطة في الجزائر وهو ما يعكس أن مخصصات القروض غير كافية مقارنة بحجم الائتمان المقدم من طرف البنوك، وغالبا ما يتم تفسير ذلك على أن بتدني مستوى التسهيلات الائتمانية إلى اجمالي القروض تكون كبيرة، الأمر الذي ينعكس على زيادة الخسائر المحتملة ومن ثم عدم تحقيق الأرباح المتوقعة، وبالتالي فإن العلاقة بين هذه النسبة وربحية البنك هي علاقة سلبية.

تفسير النموذج كلما زادت قيمة مخاطر رأس المال CAR بوحدة واحدة كلما زاد معامل العائد على حقوق الملكية بـ 0.728 وحدة، وهو ما يدل على أن مخاطر رأس المال CAR يؤثر ايجابا على أداء البنوك التجارية النشطة في الجزائر من خلال معامل العائد على حقوق الملكية، مما يدل على أن البنك قادر على الوفاء بالتزاماته اتجاه المقترضين.

بعد تقدير نموذج الآثار العشوائية لنموذج العائد على حقوق الملكية، سنقوم بالمفاضلة بينه وبين نموذج الآثار الثابتة لنفس المؤشر باستخدام اختبار هوسمان Hausman Test ، وهو الاختبار الذي من خلاله نتص فرضية العدم على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم<sup>1</sup>، في حين تدل الفرضية البديلة على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم، ويمكن توضيح نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup> مسري نذير، مرجع سابق، ص . 197

جدول رقم (7-2): هوسمان للمفاضلة بين الآثار العشوائية والآثار الثابتة

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	5.12	5	0.112

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.0

من خلال اختبار هوسمان Hausman Test للمفاضلة بين كفاءة نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية لمتغير العائد على حقوق الملكية تبين أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم كون القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي-مربع Chi-Sq أكبر من 0.05.

ونلاحظ من خلال معلمات نموذج الآثار العشوائية أن المعلمات المعنوية عند مستوى معنوية 5 % تمثلت في متغير مخاطر الائتمان ومخاطر كفاية رأس المال وكذا الثابت C، في حين تبين من خلال القيمة الاحتمالية والإحصائية ستودنت لمتغيرات مخاطر السيولة أن معلمات هذه المتغيرات ليست معنوية في تأثيرها على مؤشر العائد على حقوق الملكية عند نفس مستوى الدلالة.

وتؤكد هذه النتائج على أهمية الاستثمار في المنتجات البنكية التي من شأنها تحسين العائد على الأصول خاصة إذا كان البنك يعتمد كثيرا على قيمة هذا المؤشر، وعن إشارة المعلمات المقدره فقد بينت الأثر الموجب للمعلمات المعنوية على المتغير التابع، ويمكن تلخيص هذه النتائج كمايلي:

✓ وجود تأثير معنوي سالب عند مستوى معنوية 5 % بين متغير مخاطر الائتمان CRR ومعدل العائد على حقوق الملكية، وعن حجم التأثير فتبين أن زيادة نسبة عن طريق مخاطر الائتمان CRR في الجزائر بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل العائد على حقوق الملكية بـ 1.60 وحدة.

✓ وجود تأثير معنوي سالب عند مستوى معنوية 5 % بين متغير مخاطر كفاية رأس المال CAR ومعدل العائد على حقوق الملكية، وعن حجم التأثير فتبين أن زيادة نسبة تطور مخاطر كفاية رأس المال CAR بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل العائد على حقوق الملكية بـ 0.72 وحدة.

✓ وجود تأثير معنوي موجب عند مستوى معنوية 5 % بين الثابت C ومعدل العائد على حقوق الملكية.

#### خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص ما يلي :

- كان هناك الكثير من الدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع باللغتين العربية والأجنبية تهتم بتحليل وتفسير تأثير المخاطر الائتمانية على مؤشرات الأداء المالي.
- تؤثر المخاطر الائتمانية محل الدراسة (السيولة، الائتمان ومخاطر كفاية رأس المال) بشكل متفاوت ومتباين على البنوك التجارية العاملة الجزائرية عينة الدراسة، وهو ما يوضح قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه المقترضين من عدمها.
- الاعتماد على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية PANEL DATA كأسلوب احصائي متبع في الدراسة نظرا لما تتميز به من زيادة واضحة في دقة التنبؤ.
- أهم اختبارين تشملهما نماذج البائل هما: اختبارات الاستقرار وكذا عملية تقدير النماذج ومن ثم المفاضلة بينها، وتتم عملية التقدير بالنسبة إلى مستوى المعنوية 5%.

خاتمة

تمثلت إشكالية الدراسة لموضوع له أهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة وخاصة في الأجهزة البنكية والمصرفية وذلك من خلال محاولة معرفة آثار المخاطر الائتمانية على مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية، وذلك عند قيامنا بدراسة إحصائية لمؤشرات الأداء المالي ومؤشرات المخاطر الائتمانية على كيفية تأثيرها على مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية، وبهذا من أجل الإجابة عن الإشكالية قمنا بتقسيم الموضوع إلى فصلين، تناولنا في الفصل الأول: المفاهيم الأساسية للمخاطر الائتمانية والأداء المالي، أما فيما يخص الفصل الثاني قمنا بتطبيق المفاهيم النظرية على مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية من خلال دراسة قياسية لإظهار نوعية العلاقة بين المتغيرات المستقلة (مؤشرات المخاطر الائتمانية) والمتغيرات التابعة (مؤشرات الأداء المالي).

النتائج العامة للدراسة:

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

- تعتبر المخاطر الائتمانية من أكثر المخاطر التي تعترض الجهاز البنكي والمصرفي لأنها تنتج عن تراكمات نشاطات الاقتراض.
- تؤثر المخاطر الائتمانية سلبا على مؤشرات الأداء المالي.
- هناك علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان والعائد على الأصول.
- هناك علاقة طردية بين مخاطر رأس المال والعائد على الأصول.
- هناك علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية.
- هناك علاقة طردية بين مخاطر رأس المال والعائد على حقوق الملكية.

### التوصيات:

من خلال ما تحصلنا عليه من معلومات ونتائج بإمكاننا تقديم بعض التوصيات وهي كالتالي:

1. حتمية الأخذ بعين الاعتبار بطريقة جدية للمخاطر الائتمانية وذلك من أجل التصدي لها ومواجهتها بالوسائل اللازمة من طرف البنوك التجارية.
2. أن يقوم البنك قبل اتخاذ قرار منح القروض إلى دراسة جدوى المخاطر التي قد يواجهها المشروع الذي يريد تمويلها.

3. يجب على موظفي بنك الاهتمام بالجانب الائتماني ذلك من أجل معرفة كيفية مواجهة المخاطر الائتمانية.
4. الاستناد إلى أدوات التحليل المالي لتقييم مخاطر البنك خلال ضرورة وجود التكامل والارتباط مؤشرات الأداء المالي ومؤشرات المخاطر الائتمانية.

#### آفاق الدراسة:

المخاطر الائتمانية لها تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية والتي تعتبر موضوع مهم وجب دراسته بشكل مستمر لذلك يمكننا تقديم مجموعة من الاقتراحات التي ربما تكون آفاق بحث جديد وهي كالتالي:

1. القيام بدراسات جديدة لتحسين الأداء المالي للبنوك.
2. القيام بدراسات جديدة لتطوير الجهاز المصرفي من خلال إيجاد طرق حديثة متطورة للحصول على السيولة كذلك عملية منح القروض.
3. إيجاد دراسات أخرى تتعلق بمؤشرات الأداء المالي ومؤشرات المخاطر الائتمانية.

ملاحق

## قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: بيانات الدراسة

Banks	Years	ROA	ROE	CRR	CRR	IR	LR
BADR	2004	0.02	0.28	7.63	7.42	77.68	39.511473
BADR	2005	0.02	0.31	8.30	7	83.34	40.2878809
BADR	2006	0.06	0.84	4.60	6.90	86.69	45.8966027
BADR	2007	0.04	0.53	4.72	8.87	85.58	58.9224632
BADR	2008	-1.29	22.09	5.58	3.01	87.91	51.6437898
BADR	2009	0.63	17.73	-8.80	3.92	88.84	42.8674097
BADR	2010	0.16	4.01	-0.11	3.80	89.48	43.7775030
BADR	2011	1.32	29.5	-2.28	5.19	89.87	36.4647105
BADR	2012	1.17	20.83	0.38	5.98	90.92	45.5146872
BADR	2013	0.59	9.54	1.12	6.42	90.83	47.9883334
BADR	2014	0.49	7.94	1.45	5.95	92.05	49.5275726
BADR	2015	0.49	8.91	1.32	5.14	92.91	52.6292631
BADR	2016	0.92	12.46	1.32	8.76	83.91	59.4872362
BADR	2017	1.53	14.06	0.69	10.88	85.32	68.6985225
BADR	2018	1.55	14.60	0.68	10.64	85.64	64.6983275
BDL	2004	0.51	24.04	2.31	2.84	77.69	38.2198737
BDL	2005	0.31	10.75	0.14	2.95	74.65	44.127770
BDL	2006	0.07	2.52	-4.64	2.70	69.70	52.3086433
BDL	2007	0.11	4.12	1.79	2.64	70.66	53.938583
BDL	2008	0.21	4.78	2.76	5.81	68.53	54.8953292
BDL	2009	0.28	3.84	1.98	8.68	66.31	55.4442752
BDL	2010	0.85	6.61	1.49	8.90	68	57.7385353
BDL	2011	0.20	2.51	2.29	6.98	38.51	121.590873
BDL	2012	0.47	6.64	1.06	7.16	69.09	68.9343637
BDL	2013	0.47	6.36	0.82	7.53	68.30	90.4193433
BDL	2014	0.43	6.19	0.81	6.51	74.82	89.8330562
BDL	2015	0.28	4.54	0.80	5.86	87.91	76.2683829
BDL	2016	0.92	12.46	0.90	8.76	83.91	79.8723373
BDL	2017	1.53	14.06	0.69	10.88	85.32	83.6770887
BDL	2018	1.55	14.60	0.68	10.64	85.64	83.7574226
BEA	2004	0.07	1.33	3.84	4.67	80.51	72.0909027
BEA	2005	0.10	2.55	6.21	3.51	76.78	36.0108397
BEA	2006	0.13	3.71	14.75	3.32	85.94	25.5378999
BEA	2007	0.49	16.70	11.60	2.70	88.87	17.0464572
BEA	2008	0.92	30.16	4.07	3.27	92.60	13.7690451
BEA	2009	1	24.40	0.71	4.80	92.23	17.9776932
BEA	2010	1.49	25.75	-1.60	6.82	82.17	24.9212994

BEA	2011	0.84	12.28	0.14	6.90	88.04	21.5348868
BEA	2012	1.21	17.21	-2.28	7.14	87.38	25.6892781
BEA	2013	1.44	17.74	-3.61	9.21	85.35	31.1871957
BEA	2014	0.95	9.84	-0.01	10.09	84.76	44.7034778
BEA	2015	1.27	13.05	0.93	9.45	85.35	41.8523335
BEA	2016	1.29	13.03	0.57	10.34	84.01	59.4872362
BEA	2017	1.84	24.60	0.23	7.46	83.66	80.3721373
BEA	2018	2.33	14.61	0.24	15.94	81.23	78.0686618
BNA	2004	0.15	3.56	5.10	4.12	77.50	63.2230841
BNA	2005	0.12	3.46	0.91	2.84	72.41	60.4242289
BNA	2006	-0.47	15.30	0.89	3.34	77.58	63.3180376
BNA	2007	0.66	9.26	0.85	3.49	80.15	63.0242148
BNA	2008	0.83	20.88	0.17	4.34	81.44	61.1441844
BNA	2009	1.04	21.88	0.14	5.06	85.37	62.258405
BNA	2010	1.77	22.91	0.10	10.07	76.02	86.4493547
BNA	2011	2.43	21.98	-0.54	11.94	74.71	72.6226514
BNA	2012	2.29	18.95	-0.33	12.20	77.64	73.3430737
BNA	2013	1.48	13.29	1.09	10.26	71.18	78.9786973
BNA	2014	1.43	13.03	1.53	11.58	71.54	85.8778529
BNA	2015	1.24	11.42	1.75	10.24	73.95	96.1335148
BNA	2016	1.11	10.11	3.65	11.62	80.35	70.4069274
BNA	2017	1.06	8.16	1.58	12.99	77.91	70.4738878
BNA	2018	1.16	9.04	0.14	12.86	79.58	72.2310782
CPA	2004	0.34	4.58	-0.42	7.41	84.33	36.0170784
CPA	2005	0.35	4.73	0.37	7.42	85.54	38.1672852
CPA	2006	0.64	8.52	4	7.70	86.38	36.8924085
CPA	2007	0.72	19.87	0.36	9.53	83.62	33.7665522
CPA	2008	0.70	6.78	3.36	11.17	82.35	35.8945215
CPA	2009	1.61	15.39	1.38	9.88	81.48	36.8412134
CPA	2010	1.50	14.57	0.07	10.72	84.22	40.8017071
CPA	2011	1.62	14.74	-0.83	11.23	84.50	48.93957
CPA	2012	1.47	13.66	-0.04	10.43	85.48	53.9070227
CPA	2013	1.44	13.99	0.59	10.14	86.32	56.2232655
CPA	2014	1.33	13.48	0.59	9.62	86.67	57.3700306
CPA	2015	1.36	14.39	0.65	9.27	89.31	57.5766801
CPA	2016	1.81	18.92	0.60	9.81	88.18	71.023804
CPA	2017	1.71	14.56	0.26	11.76	83.31	84.2934668
CPA	2018	1.81	15.96	0.18	11.37	87.03	85.3328033
ELBARAKA	2004	0.86	11.61	2	7.21	79.04	120.359084
ELBARAKA	2005	0.89	12.34	2.63	7.14	79.23	101.891287
ELBARAKA	2006	1.64	21.29	1.61	8.20	76.63	125.087839
ELBARAKA	2007	2.36	25.09	1.15	10.51	79.60	107.607358

ELBARAKA	2008	2.59	24.40	1.32	10.66	79.27	84.5246637
ELBARAKA	2009	4.16	35.77	0.39	12.39	76.40	93.4929894
ELBARAKA	2010	3.34	23.23	0.42	15.81	77.45	77.6719701
ELBARAKA	2011	2.96	19.08	1.78	15.24	74.66	61.8917958
ELBARAKA	2012	2.98	19.71	0.90	15.02	77.68	56.7130369
ELBARAKA	2013	2.95	20.21	0.36	14.26	77.28	67.0057988
ELBARAKA	2014	2.66	18.66	-0.66	14.24	79.87	66.9595613
ELBARAKA	2015	2.69	18.91	-0.79	14.25	103.45	79.9850757
ELBARAKA	2016	2.31	20.01	-0.86	10.70	61.50	79.0470234
ELBARAKA	2017	1.49	11.48	0.61	12.97	82.50	83.6135992
ELBARAKA	2018	1.91	18.84	0.48	10.12	82.66	82.6562016

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

### قائمة المصادر والمراجع:

#### • الكتب:

- 1) ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 2) إبراهيم كرا سنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي: معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات : أبوظبي، مارس 2006.
- 3) آومي آسية، تقييم الأداء البنوك التجارية بواسطة السنة المالية.دراسة تطبيقية خل قرة (2005-2014)-مجلة البشائر الاقتصادية العدد05-01-6-2006.
- 4) حمزة الشمخي وابراهيم الجزراوي، "الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1998.
- 5) حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 6) زينب عوض الله وأسامة محمد القولي، "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2003.
- 7) السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي للمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر-رياض م ع سودة 2000-2001.
- 8) شوقي سيف النصر السيد، الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، ط3، 1999.
- 9) طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، "أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر: عمان، 2009.
- 10) عبد الرحيم ويشي، جازية بوزيان، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، ملتقى وطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية جامعة بشار في 24-25 أبريل 2006.

## قائمة المصادر والمراجع

- (11) عبد السلام لفته سعيد، "الائتمان المصرفي"، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 2000.
- (12) عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- (13) محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.
- (14) محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.
- (15) محمد مطر، التحليل المالي والائتماني ( الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية )، دار وائل للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، 2000.
- (16) ممدوح حمزة وناهد عبد الحميد، إدارة الخطر والتأمين، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2003.

### • الرسائل والمذكرات الجامعية:

- (1) بلمقدم مصطفى وبوشعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات - كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، بتاريخ 14-15 ديسمبر 2004.
- (2) جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم أداء المالي للمؤسسة إيجاد القرارات ودراسة حالة المؤسسة الوصية للإنجاز القنوات KANGHAZ كلية ع اقتصادية وع التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، مذكرة ليل شهادة ماجستير علوم التسيير، تحقيق مالية مؤسسة 2008-2009.
- (3) حسين بلعجوز، " إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها " مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة - مخاطر - تقنيات)، جامعة جيجل - الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005.
- (4) رميسة كلاش، "المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي"، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر للفترة 2004-2018،

## قائمة المصادر والمراجع

أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021-2022.

(5) عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم-دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2002)-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة-الجزائر، 2001.

(6) نعيمة بن العامر، "المخاطرة والتنظيم الاحترازي"، مقالة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات - جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004.

### • المجالات والجرائد الرسمية:

(1) بد الوهاب دادن ورشيد حفصي، تحليل الأداء باستخدام نموذج CAMELS-دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003-2007، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7 العدد2، 2014-12-31.

(2) دحماني رضا، حواس أمين، دور التطوير المالي في الربط انفتاح-نمو: دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل لبلدان مينا، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، سنة 2022.

(3) رامي أبو وادي، نهيل سقف الحيط، القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد30 عدد2016، 12.

(4) شناتي سامي اورزيق الياس، مدى توافق نموذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع بنوك إسلامية قراءة في نموذج camels، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس العدد 1، افريل 2020.

(5) شناتي سامي اورزيق الياس، مدى توافق نموذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع بنوك إسلامية قراءة في نموذج camels، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس العدد 1، افريل 2020.

(6) عبد اللطيف أولاد وآخرون، قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية- دراسة حالة بنكي CPA و BBA للفترة 2014-2016، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 01، 2020.

## قائمة المصادر والمراجع

- (7) عبد المالك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2001.
- (8) علي عماد الدين إبراهيم، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، تحت النشر لسنة 2023، مجلد 43، عدد 02.
- (9) لطيف زيود، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمعارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم [30]، حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري، مجلة 2006، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 2.
- (10) المالكي سميرة بنت سعيد، العلاقة بين حجم المنشأة الصناعية والتقدم التقني في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود-المملكة العربية السعودية، سنة 2013.
- (11) مسري نذير، أثر وسائل الدفع الإلكتروني على أداء البنوك، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة تونس، بدون سنة نشر.

### • المراجع باللغة الأجنبية:

- 1) Hsiao. C, Panel data analysis—advantages and challenges, Wise Working Paper Series, vol 16, 2007.
- 2) Pierre Mathieu , patrick d'heouville , les divers crédits, Une nouvelle gestion de risque de crédit, ed . economique,Paris 1998.
- 3) Sylvie de Conssergue , gestion de la banque. ed. Dunod , Paris 1996, pp:190-191.
- 4) Sylvie de Conssergue.
- 5) Sylvie de Conssergues. la banque: structure. Marché. gestion. éd. Dalloz, Paris 1996.

## قائمة المصادر والمراجع

---

### • المواقع الالكترونية:

- (1) الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" <https://badrbanque.dz/ar/>
- (2) الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية bdl.dz
- (3) الموقع الرسمي لبنك البركة albaraka-bank.dz
- (4) الموقع الالكتروني albaraka.com

## المخلص:

تهدف الدراسة إلى تحليل وتفسير أثر المخاطر الائتمانية المتمثلة في: مخاطر الائتمان، السيولة ومخاطر كفاية رأس المال على مؤشرات الأداء المالي (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2018.

خلصت الدراسة إلى تأثير سلبي على أداء البنوك التجارية الناشطة في الجزائر، الأمر الذي ينعكس على زيادة الخسائر المحتملة ومن ثم عدم تحقيق الأرباح المتوقعة، وبالتالي فإن العلاقة بين هذه النسبة وربحية البنك هي علاقة سلبية

أما التأثير الإيجابي فهو يبين مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه المقترضين.

**الكلمات المفتاحية:** مخاطر الائتمان - مخاطر السيولة - مخاطر كفاية رأس المال - مؤشرات الأداء المالي - البنوك التجارية النشطة.

## Summary:

The study aims to analyze and explain the impact of credit risks represented in: credit risk, liquidity risk and capital adequacy risk on the financial performance indicators (return on assets and return on equity) of commercial banks in Algeria during the period from 2009 to 2018.

The study concluded that there is a negative impact on the performance of the commercial banks active in Algeria, which is reflected in the increase in potential losses and then the failure to achieve the expected profits, and therefore the relationship between this ratio and the profitability of the bank is a negative relationship.

As for the positive effect, it indicates the extent of the bank's ability to fulfill its obligations towards borrowers..

**key words:** credit risks - liquidity risk - capital adequacy risk - the financial performance indicators - the commercial banks active.

